S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2978
2 March 1991

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والسبعين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم السبت ، ٢ آذار/مارس ١٩٩١ ، الساعة ٣٠/١٠

الرئيس : هوهنفلنر (النمسا)

الاعضاء :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد فورونتسوف
اكوادور	السيد أيالا لاسو
بلجيكا	السيد نوتردام
رومانيا	السيد مونتيانو
زائير	السيد بغبني اديتو نزنغيا
زمبابوي	السيد مومبنغيفوي
الصين	السيد لي داويو
فرنسا	السيد بلان
كوبا	السيد ألاركون دي كيسادا
كوت ديفوار	السيد انيت
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هاني
الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرينغ
الهند	السيد غاريخان
اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

91-60400/A (٩١)ث٠٣٤٣

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥

الاعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي الجلسة العلنية الأولى لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد ، باسم المجلس ، بسعادة السيد سيمباراش سيمبانيدوكو مومبنغيغوي ، الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة ، لما قام به من أعمال بوصفه رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩١ . وانني لعلى يقين من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن تقديرنا العميق للسفير مومبنغيغوي لما تحلى به من مهارة دبلوماسية عظيمة ولياقة لا تفتر في قيامه بأعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال .

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي العراق والكويت يطلبان فيهما دعوتهما للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أقترح ، بموافقة المجلس ، دعوتهما للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد الانباري (العراق) والسيد أبو الحسن (الكويت) مقعدين على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/22298 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية . وقد انضم اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلجيكا ورومانيا وزائير وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الى قائمة مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22298 . ومعروض على أعضاء المجلس في الوثائق من S/22300 الى S/22317 تعديلات مقدمة من كوبا على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22298 .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، في البداية سيدي الرئيس ، ان أهنئكم على قراركم الاستغناء عن التهانئ للرئيس ، ووعدكم بشكر الرئيس السابق بالنيابة عن المجلس .

ويسعدني باسم مقدمي مشروع القرار أن أتقدم بعدد من التنقيحات الشفوية له التي أفهم أنها مقبولة عموما لدى أعضاء المجلس .

في السطر الأول من الفقرة ٣ (ب) من المنطوق قررنا أن نضيف بعد كلمة "مسؤوليته" ، عبارة "بموجب القانون الدولي" ، كيما تصبح الفقرة كما يلي : "وأن يقبل من حيث المبدأ مسؤوليته بموجب القانون الدولي عن أية خسارة ،" الى آخره .

(السيد بيكرينغ ، الولايات المتحدة الامريكية)

التنقيح الثاني هو في الفقرة الثالثة (أ) من المنطوق ، في السطر الثاني ، وذلك بحذف عبارة "والأطراف الاخرى" .

التنقيح الثالث هو في الفقرة ٣ (د) من المنطوق ، في نهاية الفقرة ، وذلك بحذف كلمة "خليج" واستبدالها بعبارة "المياه المجاورة" .

التنقيح الرابع هو في الفقرة ٥ من المنطوق في السطر الثاني ، فبعد كلمة "البدء" تضاف كلمة "حالا" فيكون نصها :

"... توفير الوصول الى أسرى الحرب العراقيين والبدء فورا باطلاق سراحهم" . وهَلُمّ جرا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أهنئكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة المجلس . وانسجاما مع رغباتكم ، فلن أسهب أكثر . في الوقت نفسه ، إن وفد بلادي يود القول إنه يضم صوته تماما الى عبارات الامتنان التي أُزجيت لسلفكم هذا الصباح . لقد بلغت هذه العبارات من الايجاز والفصاحة ما يجعلني عاجزا عن قول ما يوازيها .

يود وفد بلادي أن يقدم الى المجلس سلسلة من التعديلات تضمنتها الوثائق من S/22300 الى S/22317 ، وهذه تعديلات مقترحة على مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية .

أود القول فقط إن التعديلات غنية عن البيان . إنها تسعى لضمان أن يكون المجلس قادرا على إقامة وقف اطلاق النار وأن يضطلع تماما بمسؤوليته في تنفيذ وقف اطلاق النار هذا والخطوات الاخرى المتخذة لاستعادة السلم والامن الدوليين في المنطقة . تهدف التعديلات الاخرى الى ضبط لغة مشروع القرار المقدم لنا وذلك لضمان أن يحتفظ على الاقل بنوع من التوازن والاعتدال ، وهما ما ينبغي لنص هذه طبيعته أن يشتمل عليهما في هذا الوقت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

أفهم أن المجلس على استعداد للمضي في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22298 كما نقحته شفويا الولايات المتحدة نيابة عن مقدميه ، والتعديلات المقترحة الواردة في الوثائق S/22300 الى S/22317 . ما لم أسمع أي اعتراض ، فإنني أرى أن الامر كذلك .

نظرا الى عدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

معروض أمام أعضاء المجلس التعديلات التي قدمتها كوبا في الوثائق S/22300 الى S/22317 . المادة ٣٦ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس تنص على ما يلي :

"عند اقتراح تعديلين أو أكثر على اقتراح أو مشروع قرار ، يبت الرئيس في ترتيب التصويت عليها . وفي العادة ، يصوّت مجلس الامن أولا على التعديل الابعد من حيث المضمون عن الاقتراح الاصلي ، ثم على التعديل الاقل منه بعدا . وهكذا حتى يتم طرح جميع التعديلات للتصويت ؛ ولكن اذا كان التعديل يضيف الى نص اقتراح أو مشروع قرار أو يحذف منه ، فإن ذلك التعديل يُطرح أولا للتصويت .

وعليه ، فإنني أنوي طرح التعديلات على التصويت وفقا للترتيب التالي : S/22300 ، و S/22301 ، و S/22302 ، و S/22304 ، و S/22310 ، و S/22311 ، و S/22312 ، و S/22317 ، و S/22305 ، و S/22315 ، و S/22306 ، و S/22307 ، و S/22308 ، و S/22309 ، و S/22314 ، و S/22313 ، و S/22303 ، و S/22316 .

أدعو أولا أعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت على التعديلات .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في رأي المشاركين في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة

(السيد بيكرينغ ، الولايات المتحدة الامريكية)

S/22298 ، إن الاسراف في التعديلات التي قدمها وفد كوبا ليس مفيدا . إن عدد التعديلات وشكلها يقودانا للاقتناع بأن التحسينات التي طرأت على النص لم تكن من صنيعه . وبما أننا نعتبر النص في شكله الحالي فعالا ، ومتوازنا ومناسبا ، فإننا لا ننوي الوقوف الى جانب هذه التعديلات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح للتصويت الآن التعديل الوارد في الوثيقة S/22300 .

أجري تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : كوبا ، اليمن .

المعارضون : النمسا .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت على النحو التالي : صوتان مؤيدان ، مقابل صوت واحد مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت . لم يعتمد التعديل ، بسبب عدم حصوله على عدد الأصوات المطلوبة .

أطرح للتصويت الآن التعديل الوارد في الوثيقة S/22301 .

أجري تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : كوبا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، الهند ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت على النحو التالي : صوت واحد مؤيد مقابل لا شيء مع امتناع ١٤ عضوا عن التصويت . لم يعتمد التعديل ، بسبب عدم حصوله على عدد الأصوات المطلوبة .

أطرح للتصويت الآن التعديل الوارد في الوثيقة S/22302 .

أجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : كوبا ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت على النحو التالي : صوتان مؤيدان ، مقابل لا شيء مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت . لم يعتمد التعديل ، بسبب عدم حصوله على عدد الاصوات المطلوبة .

أطرح للتصويت الآن التعديل الوارد في الوثيقة S/22304 .

أجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : كوبا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، الهند ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت على النحو التالي : صوت واحد مؤيد مقابل لا شيء مع امتناع ١٤ عضوا عن التصويت . لم يعتمد التعديل بسبب عدم حصوله على العدد المطلوب من الاصوات .

أطرح للتصويت الآن التعديل الوارد في الوثيقة S/22310 .

أجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اكوادور ، زمبابوي ، كوبا ، النمسا ، الهند ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت على النحو التالي : ستة أصوات مؤيدة مقابل لا شيء مع امتناع تسعة أعضاء عن التصويت . لم يعتمد التعديل بسبب عدم حصوله على عدد الأصوات المطلوبة .

أطرح للتصويت الآن التعديل الوارد في الوثيقة S/22311 .

أجري تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : كوبا ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت على النحو التالي : صوتان مؤيدان مقابل لا شيء مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت . لم يعتمد التعديل بسبب عدم حصوله على عدد الأصوات المطلوبة .

أطرح للتصويت الآن التعديل الوارد في الوثيقة S/22312

أجري تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الصين ، كوبا ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت على النحو التالي : ثلاثة أصوات مؤيدة مقابل لا شيء مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت . لم يعتمد التعديل بسبب عدم حصوله على عدد الأصوات المطلوبة .

أطرح للتصويت الآن التعديل الوارد في الوثيقة S/22317 .

أجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : كوبا ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت على النحو التالي : صوتان مؤيدان مقابل لا شيء مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت . لم يعتمد التعديل بسبب عدم حصوله على عدد الأصوات المطلوبة .

أطرح للتصويت الآن التعديل الوارد في الوثيقة S/22305 .

أجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : كوبا ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت على النحو التالي : صوتان مؤيدان مقابل لا شيء مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت . لم يعتمد التعديل بسبب عدم حصوله على عدد الأصوات المطلوبة .

والآن أطرح للتصويت التعديل الوارد في الوثيقة S/22315 .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : كوبا ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي نتيجة التصويت : صوتان مؤيدان ، لا أحد معارض ، مع امتناع ١٣ عن التصويت . لم يعتمد التعديل لعدم حصوله على العدد المطلوب من الاصوات .

والآن أطرح للتصويت التعديل الوارد في الوثيقة S/22306 .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : كوبا ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي نتيجة التصويت : صوتان مؤيدان ، لا أحد معارض ، مع امتناع ١٣ عن التصويت . لم يعتمد التعديل لعدم حصوله على العدد المطلوب من الاصوات .

السيد الاشطل (اليمن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني أتساءل عما اذا كان علينا أن نصدق على التعديل الوارد في الوثيقة S/22307 لان صياغته تعتمد على صياغة التعديل الوارد في الوثيقة S/22306 . فهل يرغب ممثل كوبا في سحب

التعديل الوارد في الوثيقة S/22307 مادام التعديل الذي كان من شأنه أن يدعو إلى وقف اطلاق النار لم يعتمد ؟

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لن أسحبه ، لكن مادام متصلا بالتعديل الذي رفض توا ، فإن اقتراح ممثل اليمن بألا يصوت المجلس عليه يبدو منطقيا .

السير ديفيد هاني (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن ممثل كوبا يسحب مشروع القرار الذي قدمه للنظر فيه غدا والذي يتضمن نفس العبارة ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الآن أطرح للتصويت التعديل الوارد في الوثيقة S/22308 .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : كوبا ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي نتيجة التصويت : صوتان مؤيدان ، لا أحد معارض ، مع امتناع ١٣ عن التصويت . لم يعتمد التعديل لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات .

والآن أطرح للتصويت التعديل الوارد في الوثيقة S/22309 .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : كوبا ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي نتيجة التصويت : صوتان مؤيدان ، لا أحد معارض ، مع امتناع ١٣ عن التصويت . لم يعتمد التعديل لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات .

والآن أطرح للتصويت التعديل الوارد في الوثيقة S/22314 .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اكوادور ، زمبابوي ، كوبا ، الهند ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي نتيجة التصويت : ٥ أصوات مؤيدة ، لا أحد معارض ، مع امتناع ١٠ عن التصويت . لم يعتمد التعديل لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات .

والآن أطرح للتصويت التعديل الوارد في الوثيقة S/22313 .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : كوبا ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي نتيجة التصويت : صوتان مؤيدان ، لا أحد معارض ، مع امتناع ١٣ عن التصويت . لم يعتمد التعديل لعدم حصوله على العدد المطلوب من الاصوات .

والآن أطرح للتصويت التعديل الوارد في الوثيقة S/22303 .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اكوادور ، كوبا ، الهند ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي نتيجة التصويت : ٤ أصوات مؤيدة ، لا أحد معارض ، مع امتناع ١١ عن التصويت . لم يعتمد التعديل لعدم حصوله على العدد المطلوب من الاصوات .

والآن أطرح للتصويت التعديل الوارد في الوثيقة S/22316 .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اكوادور ، زمبابوي ، كوبا ، الهند ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي نتيجة التصويت : ٥ أصوات مؤيدة ، لا أحد معارض ، مع امتناع ١٠ عن التصويت . لم يعتمد التعديل لعدم حصوله على العدد المطلوب من الاصوات .

قبل أن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22298 كما تفضل ممثل شفويا ، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد الاشطل (اليمن) : السيد الرئيس ، من المعروف أن العادات والتقاليد لا تموت بسهولة ، وإنني لواثق بأن التحيات والتهانئ التي تقدم للرئاسة ستغرض نفسها على المجلس حتى وإن كنا نريد توفير بعض الوقت . ولذلك يصعب عليّ ألا أتقدم إليكم بخالص التهانئ لتوليكم رئاسة المجلس وألا أعبر عن ثقتي بقدرتكم وكفاءتكم وخبرتكم المعهودة .

كما لا أستطيع إلا أن أتحدث بكثير من التقدير وكثير من الإشادة عن سلفكم ، السيد سفير زمبابوي ، الذي تحلى بالحكمة والوقار والاقتدار .

يجتمع مجلس الامن اليوم ، لحسن الحظ ، بعد أن تم تعليق العمليات العدائية في حرب الخليج . كما يجتمع المجلس وقد استعاد الكويت سيادته واستقلاله ، وتحقق القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . ومما لا شك فيه أنها صفحة بيضاء في تاريخ مجلس الامن الذي تمكن عبر مواقفه وقراراته من تحقيق القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . ولقد نادى وفد اليمن من اليوم الاول بالتمسك بالمبادئ الاساسية التي ترفض الاحتلال وتدعو الى انسحاب القوات وتأكيد السيادة والاستقلال لجميع الدول - بما فيها دولة الكويت .

كما نجتمع اليوم وقد وافق العراق على قبول الالتزام بجميع قرارات مجلس الامن . ونتمنى لو أن جميع الدول تحذو حذو العراق ، وخاصة تلك الدول التي تقع في مناطق من العالم تعيش أزمات حادة ، وفي الشرق الاوسط بالذات ، وأقصد بذلك اسرائيل باللغة العربية .

اننا نبدأ الآن مرحلة جديدة في تاريخ هذه الازمة ، هي بداية النهاية لهذه الازمة التي شغلت العالم لسبعة أشهر ، وأدت الى كثير من الدمار ، وذهب ضحيتها عشرات الالوف من الارواح ، من العسكريين والمدنيين ، عراقيين وأمريكيين وعرب وغير عرب .

إن مشروع القرار المعروض أمامنا يمثل خطوة أولى نحو ضمان وضع نهاية سريعة وحاسمة للأعمال العدوانية . وعليه ، فإننا نرى في هذا القرار بعض الايجابيات التي لا يمكن أن نغفلها . أولا ، النواحي الانسانية التي تبدي الاهتمام بضرورة العناية بالاسرى والمسجونين من جميع الاطراف ، والذين لا بد أن يسعى المجلس لاتخاذ الاجراءات لاطلاق سراحهم . وهنا أشير الى الفقرة ٢ (ج) والفقرة ٣ (ج) وكذلك الفقرة ٥ من المنطوق . اننا نتمنى أن يتمكن جميع الاسرى وكذلك المعتقلين من أن يتمتعوا بحريتهم ويعودوا الى أهاليهم في أسرع وقت ممكن .

وهناك أيضا فقرات ذات طابع عسكري نرى أنها تساعد في بداية تخفيف هذه الازمة ، وبالتالي تسهل بداية تاسيس السلام في المنطقة . وهنا أشير الى الفقرة

٣ (ب) التي تتعلق باجتماع القادة العسكريين غدا - كما هو معروف . وكذلك الفقـــرة ٣ (د) التي تشير الى رفع الالغام وبالتالي تؤمن المنطقة من أجل الخطوات اللاحقة .

ثم إن هناك ناحية سياسية تتعلق بإلغاء قرار ضم الكويت وفقا لقرار مجلـــس الامن ٦٦٢ (١٩٩٠) ، وذلك في الفقرة ٣ (أ) .

هذه الايجابيات نعتقد أنها ستساعد على بداية حل نهائي سلمي ودبلوماسي لهـــذه الازمة .

ولكننا بالمقابل نلاحظ أن هناك نواقص كثيرة في هذا المشروع . ونلاحـــظ أن مشروع القرار كان يمكن أن يتناول جوانب أخرى من هذه الازمة ، وبالتالي يؤدي الإسراع في حلها وتجاوزها . ومن هذه النواقص الهامة : أولا أن القرار لا يطلب وقف اطـــلاق النار ولا يدعو اليه . وكما هو معروف ، فإن هناك تعليقا للعمليات العدائية فـــي الوقت الحاضر ولا يوجد وقف اطلاق نار رسمي . وكنا نتمنى أن يدعو مشروع القرار هـــذا الى وقف اطلاق النار ، لا سيما وأن هناك مجموعة من الترتيبات المتعلقة بإطلاق ســـراح أسرى الحرب وإبعاد الالغام ، والتي عادة ما تقترن بوقف اطلاق النار . ومن الغريب أن القرار لم يشمل وقف اطلاق النار ، مما يشير الى التشدد الكثير في هذه المرحلـــة الاولى من الفصل الاخير من هذه الازمة . ثانيا ، لم يشر مشروع القرار الى رفع الحظـــر - ولا سيما الحظر الغذائي - عن العراق ، وفي ذلك كثير من القسوة .

عندما اتخذ مجلس الامن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وفرض على العراق والكويـــت - المحتلة عندئذ - نظاما من الحظر الحازم ، كان ذلك على أساس أن الحظر سيؤدي الـــى انسحاب العراق وتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . أما وقد وقعت الحرب ودمرت المنشـــآت العراقية بشكل فظيع ، وخاصة المنشآت المدنية كالكهرباء والمياه والبنية الاقتصادية التي تهم الحياة المدنية للناس ، أما وقد سقط عشرات الالوف من القتلى وكذلـــك الجرحى ، بعد كل ذلك ، ونحن نشاهد شعب العراق - وبخاصة المدنيون ، وكذلـــك العسكريون والجنود منهم بالذات ، يعانون معاناة كبيرة ، فإننا نستغرب ألا يتضمـــن مشروع القرار إشارة الى رفع الحظر الغذائي .

أستطيع أن أقول بأن هناك الكثير من القسوة التي لا يبررها أي موقف سياسي لأنها لا تتعلق بنظام الحكم أو بالمؤسسات العسكرية بقدر ما تتعلق بالمواطنين المدنيين . ولقد استمعنا بإعجاب إلى بيان الرئيس بوش الذي عبر عن اهتمام الولايات المتحدة بالذات بالنسبة للأطفال وبالنواحي الصحية والانسانية في مثل هذه الحالات . وإننا نعتقد أن هذا القرار كان لابد أن يتضمن إشارة أو فقرة تؤدي الى رفع الحظر من أجل تخفيف الالام عن الأطفال وعن بقية الضعفاء في المجتمع .

ثالثا ، كنا نعتقد أن هذا القرار سيعطي دورا أكبر أو حتى دورا متواضعا للأمم المتحدة وللأمين العام ، خاصة في هذه المرحلة الأولى من بداية طي هذه الأزمة . كنا ننتظر أن يتضمن القرار إشارة تؤدي الى تواجد لممثل الأمم المتحدة في الاجتماع الذي سيعقد غدا وكذلك تواجد الأمم المتحدة على الأقل للاستعداد للمراحل اللاحقة من تثبيت وقف إطلاق النار وتثبيت السلام .

ولكن ، وللأسف الشديد ، كانت هناك معارضة واضحة لمثل هذه الاشارة . وإنني سعيد بأن عددا من الوفود قد صوتت إلى جانب المقترحات الكوبية التي تشير إلى هذه الناحية أو تعالجها .

رابعا ، إن القرار لا يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى إنسحاب القوات الاجنبية أو فلنقل قوات التحالف المتواجدة في الوقت الحاضر في أرض العراق . هذه قوات كبيرة تسيطر على مواقع كثيرة ولا أحد يتحدث عنها أو يشير إليها في مثل هذا القرار الهام .

لقد كنا من البداية نعارض ونرفض استخدام القوة ، ونعارض في الوقت الحاضر بقاء القوات الاجنبية في العراق بدون رغبة العراق أو بالرغم من قرار العراق . وإننا نأمل أن نعالج هذا الموضوع في أول مشروع قرار في المستقبل ، ونتمنى أن تنسحب هذه القوات من العراق في أسرع وقت ممكن .

خامسا ، يشير القرار في فقرته الرابعة إلى استمرار استخدام القوة ، علما بأننا قد علمنا في الاجتماع غير الرسمي بأن مثل هذا الاستخدام سيكون فقط لاغراض محددة . لذلك ، فإننا نستغرب الحديث عن استخدام القوة في الوقت الحاضر بعد أن

انسحبت القوات العراقية كاملة من الكويت ، وبعد أن تم تنفيذ مقاصد القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . فبقاء القوات واستخدامها في هذه الحالة لن يكون إلا لأسباب ثانوية كالاسباب المبينة في هذا المشروع .

كيف يمكن استخدام القوة في حالة اختلاف في قضايا قانونية ؟ ولنفترض أن العراق لم يف بفقرة من فقرات هذا القرار ، فهل ستستخدم القوة من أجل إرغام العراق على ذلك ؟ إننا نرى في ذلك تجاوزا كبيرا جدا لروح قرارات الامم المتحدة . إن ذلك لا يلبي إلا مقاصد وأهداف دول معينة بذاتها .

إننا الآن نطوي صفحة مظلمة في تاريخ الامة العربية وعلى المستوى العالمي . ونتمنى أن تكون هذه بداية لتأسيس نظام أمني عادل وثابت في منطقتنا مبني على الاحترام والعدل والتوازن . وعلى أي حال فإن مجلس الامن ، الذي يحق له أن يفتخر لتنفيذ قراراته حرفيا تقريبا ، لابد أن يبدأ مباشرة وبدون إبطاء في تنفيذ قراراته الاخرى التي تتعلق بالنزاعات الاخرى ولاسيما النزاع العربي الاسرائيلي . لانه بدون ذلك سيصح الاعتقاد بأن الامم المتحدة إنما استخدمت في قضية واحدة لانها تلبي مصالح دول معينة . وعليه فإننا نتمنى أن يستمر مجلس الامن في العمل بنفس الوتيرة وأن يصدر القرارات اللازمة من أجل تنفيذ جميع القرارات التي لاتزال أمام هذا المجلس .

أما بالنسبة لنا في اليمن فإننا سنعمل الآن ما بدأنا العمل به في بداية الازمة . لقد دعونا منذ البداية إلى حل الازمة بالطرق السلمية ، ودعونا إلى التسامح والتعاون والعمل في إطار منظمتنا الاقليمية ، جامعة الدول العربية ، وسنستمر في نفس المساعي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليمن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نجد أنفسنا منخرطين الآن في عملية التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22298 ، في حين أنه لم تنقض ٢٤ ساعة على عرضه رسميا لأول مرة على الاعضاء غير الدائمين لهذه الهيئة . إن وفدي لا يطالب بالامتثال لهذه القاعدة من قواعد المجاملة التي كثيرا ما يستند اليها زملاؤنا عندما يتعلق الأمر بمشاريع القرارات . أود فقط استرعاء الانتباه الى هذه الواقعة .

لقد سمح المجلس الآن لممثلي الصحافة والرأي العام بالحضور هنا لمتابعة أعمالنا بشكل مباشر ، وهو أمر نرحب به .

النقطة ليست هي أننا نصوت على هذا القرار بعد ٢٤ ساعة من عرضه ؛ بل النقطة هي أنه كان بوسعنا أن نقوم بذلك بالامس لو توفر لنا النص . ولكن هذا لم يحدث ، وكانت تلك هي المحاولة الاولى من جانب هؤلاء الذين دعوا المجلس مرة أخرى للانعقاد على وجه السرعة ، وهم يتذكرون ما حدث في العام الماضي وينسون ما أبدوه من هدوء وصبر بشأن مسائل أخرى - وبشأن هذه المسألة من شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وحتى بضع ساعات مضت .

يجد وفدي لزاما عليه أن يقول إنه يرفض محاولات التعامل مع مجلس الامن وكأنه سجين . لا نريد دائما أن نعمل في جو من الذعر بالادب والطاعة المتوقعة من الاطفال . وإذا كنا لم نصوت على مشروع القرار هذا مساء أمس ، كما قيل لنا في وقت ما ، فإن مرجع ذلك هو ببساطة أن بعض الجنرالات سيجتمعون اليوم . ويتعين علينا بكل تأكيد أن نشكر هؤلاء الجنرالات والعسكريين لتأجيلهم الاجتماع حتى الغد . وهكذا ، من قبيل الصدفة ، أُتيحت الفرصة لطرحه للتصويت بعد ٢٤ ساعة تقريبا من ظهوره .

ووفدي سيصوت ضد مشروع القرار هذا لاننا نرى أنه خطوة جديدة في الطريق الذي يفضي الى اتباع سلوك يشكل انتهاكا لميثاق الامم المتحدة . إن مشروع القرار هذا استمرار للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ومستمد من ذلك القرار الذي سيظل في تاريخ هذه المنظمة وصمة عار حيث تخلى مجلس الامن عن التزامه الاساسي ، إذ لا يصح له أن يتخلى عن ذلك

الالتزام إلا إذا كنا نوافق على قيام المجلس بالانتحار . إن مجلس الامن مسؤول عن صون السلم والامن الدوليين . وهذا الالتزام الواضح لا يجوز التخلي عنه أو تجاهله . كذلك لا يجوز للمجلس أن يأذن للآخرين بذلك دون أي نوع من الرصد أو السلطة أو الاشراف من جانبه .

لا أود أن أسرد الدوافع النفسية التي حدت الى هذا ، لكن النص المطروح علينا يكرر بتأكيد مريض أن القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) يظل ساريا وأن الاحكام التي أصدرها مجلس الامن والتي تعد تخليا عن التزامه الاساسي ، لا تزال سارية . لا يكفي التذكير بالقرارات الاخرى الواردة في الفقرة الاولى من الديباجة بل يجب اعادة التأكيد عليها .

إن الفقرة الاولى من المنطوق تؤكد على "استمرار النفاذ التام لقوة وأثر كافة القرارات الاثني عشرة" . ثم ، وكأن القارئ لم يفهم بعد ، تنص الفقرة ٤ على أن "أحكام الفقرة ٣ من القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ستظل سارية المفعول" .

في الصيغة السابقة للنص كان معنى صيغة الفقرة ٤ يتسم بقدر أكبر من الصراحة . ولكن ، على أية حال ، نرى أن التبعات واضحة بما فيه الكفاية . إن مجلس الامن ، وقد أنهى الاحتلال العراقي غير الشرعي لإقليم الكويت وكفل لها استعادتها لاستقلالها وسلامتها الإقليمية ، ينبغي له مرة أخرى ، على ما يبدو ، أن يتخلى عن التزاماته ويضعها على اكتاف بعض الدول بصيغة يمكن أن تستخدم لأي غرض يقرره الجنرالات .

إن هذا القرار لا يقضي بوقف اطلاق النار في حين أن مجلس الامن ملزم بذلك . بل يضع شروطا أو متطلبات لوقف اطلاق النار ووقف الاعمال القتالية في المنطقة . وهو يقوم بذلك بشكل يزيد في واقع الأمر من التوترات ويعقد الحالة المعقدة جدا بالفعل . وهو لا يعهد بأي مهام للأمم المتحدة ولا لمجلس الامن ولا للامين العام . ويجب على المرء أن يتساءل عن سبب الاتيان بهذا هنا . هل هو لكي تنفخ الأبواق ؟ هل كان يمكن أن يعتمد مساء أمس ؟ لماذا هذا ، اللهم إلا إذا كان نوعا من الاستراتيجية يرجى

استخدامها بعيدا عن هذه القاعة ؟ إنه ليس من السذاجه التأكيد من جديد على مسؤولية هذه المنظمة عن صون السلم والامن الدوليين .

كذلك فإن بعض أجزاء هذا النص ترمي الى تبرير الاحتلال العسكري لأراض عراقية . إن وفدي يرفض هذا .

إن مشروع القرار هذا من شأنه تأييد استمرار الانشطة العسكرية ضد ذلك البلد لا لأن المجلس يقرر هذا أو يرصد هذه الانشطة أو يشرف عليها . لا المجلس ولا الامم المتحدة تستطيع الدخول الى مسرح العمليات ؛ إن المسألة هي مجرد ما سيقرره الجنرالات . ويبدو أنهم في أشد الحاجة الى أن يعتمد هذا النص هذا المساء .

وفي الوقت الذي يتخلى المجلس فيه عن السرية ويقرر الاجتماع في جلسة علنية ، وحين تبزغ الآمال في أماكن عديدة بوقف الصراع ، كان من المستصوب للمجلس أن يتحلى بالشهامة وسمو الروح وذلك بالتحرك الحقيقي صوب حل دائم للصراع . إن السلم لا يمكن أن يقام على عجرفة القوة أو السطو ، وهو ما يعتقد البعض أن الامور آلت اليه نتيجة لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

يأسف وفدي لأنه تم التلاعب بالمجلس في أكثر من مناسبة في الماضي بدفعه إلى اتباع نهج أدى لا محالة لسوء الحظ إلى المواجهة العسكرية ، ولأنه تم ، بعد ذلك ، تحاشيه وتجاهله بإصرار عندما اندلعت نيران الحرب . لقد جعل هذا من الصعب للغاية علينا الاجتماع للنظر في أي حل بديل للصراع . والآن نجتمع مرة أخرى - لا لوقف الأعمال القتالية ، ولا لارساء الأسس الحقيقية للسلم ، ولا لكفالة أن تحتل الأمم المتحدة مركزا يؤهلها للقيام بدور نشط وفعال في تسوية مشاكل المنطقة ، وإنما ليُقدم لنا مثال آخر على رغبة البعض في مواصلة استغلال هيئة الأمم المتحدة لخدمة أغراضهم الخاصة ، مما يدل على احتقارهم لهذه المؤسسة واذلالهم لها .

السيد مومبنغيغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، سيتخذ مجلس الأمن قرارات حاسمة وصعبة خلال شهر آذار/مارس . وإن زمبابوي تشعر بالارتياح اذ تراكم تترأسون أعمال المجلس في هذه المرحلة الهامة . انكم دبلوماسي خبير ومحنك يمثل بلدا هاما ما برح يلعب دورا بناء في الشؤون الدولية وبخاصة في هذه الهيئة المنوطة بها مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . لذلك فإن أعمالنا في أيد أمينة . كذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لكم ولزملائي الجالسين حول طاولة المجلس على الكلمات الرقيقة والكريمة التي وجهوها إليّ .

إن صمت المدافع في منطقة الخليج الفارسي حدث هام وموضع ترحيب كبير للغاية ؛ وإن زمبابوي تشارك حكومة الكويت وشعبها والدول المحبة للسلم في العالم الفرحة على تحرير الكويت واستعادة السيادة والسلامة الاقليمية لذلك البلد .

إننا نشعر أن هذه فرصة مناسبة للاشادة بالمجتمع الدولي على العمل الموحد الذي اضطلع به في الشهور السبعة الماضية من اجل إعلاء شأن حكم القانون في العلاقات بين الدول . كذلك تشيد زمبابوي بالأمين العام على العمل الدبلوماسي المستمر الذي اضطلع به سعيا منه لتحاشي اندلاع الاعمال القتالية وكذلك لمواصلته استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة الانسانية التي نجمت عن الأزمة .

إن مجلس الامن على وشك البت في مشروع قرار هام . إن زمبابوي تعتبر هذه خطوة أولى هامة نحو عملية تطبيع الحالة في الخليج الفارسي وفي منطقة الشرق الاوسط ككل . إن الدافع لمشروع القرار المعروض علينا ايجابي ؛ وترحب زمبابوي بأي خطوة تتخذ نحو التطبيع ونحو تعضيد التعليق الحالي للأعمال القتالية . كنا نفضل لو اتخذ مجلس الامن إجراء فوريا بوقف إطلاق النار . وأيا كان الامر فإننا نفهم أن مشروع القرار المعروض علينا الآن يشكل خطوة أولى لازمة نحو ذلك الاجراء .

ترحب زمبابوي باعتزام الدول المتعاونة مع حكومة الكويت على إنهاء وجودها العسكري في العراق في وقت مبكر كما أُعرب عن ذلك في الفقرة الاخيرة من ديباجة مشروع القرار المعروض علينا . كذلك نرحب بالاحكام التي تيسّر إبطال ضم الكويت .

إن الاسراع في تطبيع الحالة في الكويت والعراق بعد الحرب منصوص عليه في الفقرة الثالثة من منطوق مشروع القرار . ومهما يكن عليه الامر فان زمبابوي تأمل في ألا تنشأ حالة يجري في ظلها اللجوء الى الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار التي تنص على استئناف العمليات العسكرية في المنطقة . كذلك تحبذ زمبابوي لو كان ممثلو الامين العام موجودين خلال اجتماع القادة العسكريين لترتيب الجوانب العسكرية لوقف الاعمال القتالية الذي اشير إليه في الفقرة ٣ (ب) من منطوق مشروع القرار .

هذه أيضا مناسبة لا يمكن أن يغيب عن بالنا فيها التفكير في مسؤوليات المجلس فيما يتعلق بالمسائل السياسية الاخرى في المنطقة . إن زمبابوي قد سرها أن المجلس قد عمل ، في تناوله للحالة بين العراق والكويت بسرعة وحزم وبعقل واحد ، وفرض قراراته ورفع لواء القانون الدولي . إن المجتمع الدولي يتوقع الآن من المجلس ان يحافظ باستمرار على نفس المعايير وهو يتناول القضايا الاخرى في الشرق الاوسط ، وبخاصة فيما يتعلق بقضية الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل .

إن التاريخ سوف يسجل وسوف يشيد حقا بالاجراءات التي اتخذها المجلس واستغرقته أربعة أيام لفرض الجزاءات الاقتصادية وخمسة شهور لاتخاذ التدابير العسكرية ضد العراق عندما احتل الكويت . غير أن التاريخ لن يغفر للمجلس تنصله من

مسؤولياته في قضايا احتلال اخرى قائمة في نفس المنطقة . إن اسرائيل ما برحت منذ أكثر من ٢٣ عاما تحتل أراضي فلسطينية وأراضي عربية أخرى منتهكة القانون الدولي ومتحدية العديد من قرارات مجلس الامن ، ومع ذلك فإن مجلس الامن لم يتخذ أي اجراء ضد الدولة المحتلة . إن مصداقية ونزاهة المجلس سوف تتعرض لضرر كبير وسوف يتقوض القانون الدولي إذا ما ظل هناك تصور مفاده أن المجلس غير ثابت في منهجه ، وإنه مذنب بإستخدام معايير مزدوجة . إن زمبابوي ترى أن الوقت قد حان لكي يصحح المجلس هذه الحالة غير المقبولة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22298 ، بصيغته المنقحة شفويا .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون : كوبا .

الممتنعون : الصين ، الهند ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١١ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد ، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت . اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٦٨٦ (١٩٩١) .

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن القرار ٦٨٦ (١٩٩١) الذي اتخذه المجلس توا يسجل حدا فاصلا في شؤونه . إننا ندخل مرحلة جديدة من الجهد الذي بدأ في الثاني من آب/أغسطس من العام الماضي لصد العدوان وإعادة السلم الى الخليج الفارسي . ويحوّل هذا القرار انتباهنا عن حرب لم نردها أبدا ، وعن مأساة تسبب بها العراق ، الى أكبر تحد : بناء سلم وأمن دائمين .

ومنذ الساعة الاولى لغزو العراق للكويت ، ظل مجلس الامن المحور الاساسي لرد المجتمع الدولي . وبيّن المجلس بجلاء أن عدوان العراق لن ينجح ، فوضع الاسس لحسم الازمة ، وفرض الجزاءات عندما رفضت بغداد مساعي الاقناع التي بذلها . وأبدى مجلس

الامن في تشرين الثاني/نوفمبر عزمه على ترك جميع الامكانيات قائمة لحل سلمي ، واستعداده للاذن بطرد العراق من الكويت بالقوة بعد فترة حسن النوايا .

ومهد القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) السبيل للجهود الدبلوماسية المكثفة التي ثبت عدم جدواها كالتي سبقتها . فقد قامت أغلبية الحكومات الممثلة في هذه القاعة وحكومات أخرى كثيرة من خارجها بطريقة أو بأخرى وبصورة مباشرة بمحاولة اقناع بغداد بالامتثال لقرارات المجلس وحذرت من الكارثة المرتقبة اذا ظل صدام حسين مصرا على عناده . وطيلة الوقت ، عمل الامين العام بأمل وتصميم ، متزعما الجهد الذي يبذل على نطاق عالمي لحسم الأزمة سلميا ، لغاية مقترحاته البناءة البعيدة المدى التي قدمها في ١٥ كانون الثاني/يناير . ولكن تعنت العراق أدى الى تعقيد نكبة تدمير الكويت العشوائي بكارثة الحرب . ومن الجلي أن المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق صدام حسين وقادة العراق الآخرين .

ومنذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر واتخاذ القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ، ركز المجلس على تنفيذه . والآن ، تحققت الاهداف الرئيسية التي اعتمدها . لقد هزم العدوان هزيمة قوية وحاسمة . وإن الذين اعتمدوا على استخدام السلاح وعلى فشل المجتمع الدولي في أن يرد في النهاية هزموا هزيمة قوية وحاسمة . لقد جلبوا على أنفسهم المهانة والخراب . إننا سعداء بتحرير الكويت واستعادتها لمكانها المشروع في المجتمع الدولي . وإننا نرحب بفقرة القرار التي تذكّر بالجزء المعني من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي يشير الى أن الجزاءات ليست مفروضة على الكويت . كما أننا نرحب بإعادة العلاقات الطبيعية - الدبلوماسية والاقتصادية والمالية - مع الكويت ، وشعبها وحكومتها الشرعية . واليوم ، إن علم الكويت وأعلام أصدقاء الكويت ترفرف مرة أخرى في مدينة الكويت . ومعا ، نتعهد اليوم بمساعدة شعب الكويت في إعادة بناء بلده المنكوب .

والآن يوجه المجلس انتباهه الى استعادة السلم والامن في المنطقة ، كما يسلّم القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) بضرورة ذلك . والقرار الحالي يبين السبيل . إننا نسعى الى وضع

نهاية أكيدة للأعمال العدائية في أسرع ما يمكن . هذه هي أولى الأولويات . ويحدد القرار التدابير التي يجب على العراق اتخاذها والترتيبات التي يجب تنفيذها لتحقيق ذلك . فالعراق مسؤول عن أشياء كثيرة ، ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به للوفاء بقرارات المجلس ومتطلبات القانون الدولي .

ويعرض المجلس في هذا القرار المطالب الفورية . فعلى العراق أن يبين بوضوح أنه لا يضمر بعد الآن نوايا عدوانية ، ويجب أن يتخذ الخطوات اللازمة فورا لتنفيذ القرارات الاثني عشر الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . ويجب أن يعيد فورا سجناء الحرب . ويجب أن يعيد الممتلكات التي سرقها . ويجب أن يطلق فورا سراح جميع رعايا البلدان الأخرى والمواطنين الكويتيين المحتجزين . ويجب أن يوقف الأعمال العسكرية الأخرى ، بما في ذلك أية أنشطة تتصل بالصواريخ التي استخدمها العراق لضرب المملكة العربية السعودية واسرائيل . ويجب أن يعيد فورا جثث الذين ماتوا في الحرب أو خلال سجنهم من قبل العراق . ويجب أن يقدم العراق لدول الائتلاف المساعدة في تحديد مواقع الألغام وشراك القنابل المخبوءة والأسلحة الكيميائية والبيولوجية . والى أن يصبح من الواضح أن العراق قد نفذ هذه المتطلبات ، فإن أحكام القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) التي تخول الكويت والمتعاونين مع الكويت باستخدام جميع الوسائل اللازمة لضمان امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة ستظل بشكل واضح سارية المفعول .

وتظل الأمم المتحدة ومجلس الأمن مركز السعي الى تنفيذ المهام التي حددتها القرارات الاثنا عشر المتخذة لغاية الآن : صدّ العدوان وإقامة سلم واستقرار حقيقيين . ويقدم المجلس اليوم اطارا عريضا لتناول هذه المرحلة الجديدة لمهمتنا . وغدا ، سيجتمع القادة العسكريون للائتلاف مع قادة العراق العسكريين لتحديد تفاصيل الترتيبات المطلوبة لإنهاء الأعمال العدائية ، وسيكون هذا القرار أساسا لها . ونأمل في تحقيق نجاح مبكر في هذه المناقشات كيما نواصل عملنا .

وحتى في الوقت الذي نضع فيه هذا الاطار موضع التنفيذ ، بدأت الولايات المتحدة ، وآخرون من أعضاء المجلس ودول أخرى في المنطقة ، التشاور بشأن الخطوات

المستقبلية التي ستكون مطلوبة . وسيغادر الوزير بيكر قريبا الى المنطقة لمناقشة المسائل الرئيسية التي يلزم معالجتها بغية ضمان أن يكون السلم الذي حققناه بثمن باهظ سلما دائما . ومن الواضح أن دول المنطقة ستقوم بدور رائد في ايجاد الاجابات عن هذه المسائل . وتتطلع بلادي الى العمل على هذا الأمر في العواصم وداخل المجلس . وأمامنا طريق طويل وصعب ، وينبغي للمجلس أن يقوم بأهم دور .

وقال الرئيس بوش في خطابه في ٢٧ شباط/فبراير ، الذي أشاد فيه بالائتلاف وتحرير الكويت ، إن هذه الحرب أصبحت الآن خلفنا . وتبقى أمامنا المهمة الصعبة المتمثلة في تحقيق سلم قد يكون تاريخيا . وقال الرئيس بوش مرارا إن خلافنا ليس مع شعب العراق ، بل مع قادة العراق وسياساتهم المدمرة . وفي الحقيقة ، ستبحث الولايات المتحدة عن سبل تحديد الاحتياجات الغوثية الإنسانية للشعب العراقي الذي عانى كثيرا في ظل صدام حسين وتلبية هذه الاحتياجات . ونحن نتطلع الى اليوم الذي يضطلع العراق فيه مرة أخرى بعضويته الكاملة في أسرة الأمم . وهذا القرار يبين للعراق الطريق ليبدأ ذلك .

لقد أدى الأمن الجماعي الدولي وظيفته في الخليج . وعلينا جميعا الآن مسؤولية ، تجاه من عانوا ، وتجاه من عرّضوا حياتهم للخطر ، وتجاه جميع الذين قضوا نحبهم من كل الأمم ، بأن نتدبر أمر ألا يعيد التاريخ نفسه . لا يسعنا أن ندفع ثمن العدوان ودحره لا لشيء إلّا لنسمح بعودته ثانية . إن مهمة المجلس الآن ، المهمة التي نبدأ بانجازها اليوم ، تتجلى في رسم معالم الطريق المؤدي الى بناء نظام آمن وسلمي يردع تكرار العدوان والمعاناة التي شهدناها على مدار الشهور السبعة المنصرمة .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن توقف الأعمال الحربية في الخليج الفارسي حدث عالمي هام . لقد رجّى الاتحاد السوفياتي بحرارة بتحرير الكويت ، واستعادة استقلالها ، وسيادتها وسلامتها الاقليمية وعودة حكومتها الشرعية الى بلادها .

إن بلوغ النزاع العسكري في الخليج الفارسي ذروته هو حصيلة الجهود الجماعية لكل الدول التي شاركت في السعي من أجل ايجاد التسوية والالتفاف حول بعضها البعض لاستعادة الحقوق المنتهكة لشعب بأكمله ومنع الاستيلاء على بلد من قِبَل بلد آخر . لقد انطوت اقامة هذه السابقة التاريخية مشاركة العديد من الدول ، من بينها الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة وغيرهما من أعضاء الائتلاف ، بما في ذلك العديد من الدول العربية والاسلامية . فللمرة الأولى يظهر المجتمع الدولي ارادته الجامعة في وجه الاستيلاء على دولة من قبل دولة أخرى والقدرة على تركيع المعتدي .

ولئن كانت هذه السابقة ربما اعتورها النقصان ، فإننا نتمنى أن يكون من شأنها منع ظهور حالات مشابهة في المستقبل ليست متساوقة مع الحقبة الجديدة من السياسة السلمية التي يبزغ فجرها الآن رغم صعوبتها .

من المعروف جيدا أن الاتحاد السوفياتي نادى بلا كلل منذ انفجار النزاع ، بالسعي من أجل التوصل الى أفضل حل ممكن للمشكلة ، مستخدما أولا وقبل كل شيء الوسائل السلمية . تلك كانت سياستنا طوال الفترة بكاملها من ٢ آب/أغسطس من العام الفائت . ولقد ثابر ميخائيل سيرغيفتش غورباتشوف ، رئيس الاتحاد السوفياتي على

متابعة سياستنا الدبلوماسية في هذا المضمار من خلال الاتصالات النشطة للغاية مع قادة جميع البلدان الرئيسية المنخرطة في الأزمة . لقد فعلت بلادنا الكثير من أجل وقف الأعمال العسكرية وتجنب المزيد من سفك الدماء .

لقد حثت القيادة السوفياتية القيادة العراقية على أن تعلن دون مزيد من التأخير قبولها بالقرارات الـ ١٢ الصادرة عن مجلس الأمن ، ولقد أتت توصياتنا أكلها في نهاية المطاف . إننا على يقين بأن تحرير دولة الكويت وإنهاء العدوان العراقي ما كان لهما أن يتحققا لو لم تتصرف القوى المعنية بتسوية النزاع بقلب واحد على مدار هذه الشهور .

الآن نواجه بعض المهام ذات الأولوية . في المقام الأول ، ينبغي علينا أن نستثني تماما استئناف أي نوع من الأعمال العسكرية . إن المهمة الأشد الحاحا هي غاية القرار الذي تم اعتماده للتو ، وهو القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، الذي شارك الاتحاد السوفياتي في تقديمه .

في المستقبل القريب يتوجب على مجلس الأمن أن يعمل بجهد جهيد لايجاد تسوية سياسية نهائية للصراع العراقي - الكويتي وازالة آثار العدوان العراقي . ولسوف يستمر الاتحاد السوفياتي في بذل جهوده الناشطة من أجل ايجاد حل عادل تقبل به الأطراف كافة .

وسيواجه المجتمع الدولي أيضا مهمة ملحة هي مهمة البدء بالعمل على وضع ترتيبات ما بعد الأزمة في المنطقة والموافقة عليها ، والتي ينبغي أن يكون من عناصرها المهمة إقامة نظام أمني لا يكون فقط علامة على ذروة الأحداث الأخيرة وإنما أيضا ضمانا ضد النزاعات العسكرية في المستقبل . لقد كان الاتحاد السوفياتي ، ولا يزال ، يواصل اتصالاته الناشطة مع الدول الاسلامية والعربية ذات النفوذ ، ومع الولايات المتحدة والدول الأوروبية والآسيوية الرئيسية بهدف ايجاد أرضية مشتركة للقيام بتلك المهمة الأساسية .

ينبغي للهيكل الأمني في الخليج الفارسي أن يقوم في المقام الأول على مصالح

الدول في المنطقة ، مع ادراك أن دول المنطقة نفسها ينبغي عليها أن تحدد بوضوح وبدون لبس مصالحها الذاتية . إننا مقتنعون بأن ديمومة النظام الامني والتعويل عليه يعتمدان الى حد كبير على قدرة العراق على القيام بدور ايجابي في هذا النظام . ومن الطبيعي أن إقامة هذا النظام ينبغي أن تنطوي على دور تضطلع به الامم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الامن والاعضاء الدائمون فيه .

إننا على اقتناع بأننا عندما نحل مشكلة إقامة نظام أمني للخليج الفارسي ينبغي علينا أن نناقش بفعالية وبشكل مثمر مسألة شحن الاسلحة أيضا .

إن الاحداث التي جرت في الشهور الاخيرة أبرزت بجلاء قاطع حقيقة وجوب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا صادقة جدا لعقد مؤتمر دولي يُعنى بالشرق الاوسط . إننا نؤمن بأن هذا المؤتمر سيتيح لنا ضمان سلم وأمن على المدى الطويل للمنطقة برمتها . إننا وجميع الاطراف في النزاع ، مصممون على البحث عاجلا في تسوية لمشكلة الشرق الاوسط واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . إن الطبيعة الزمنية الطويلة للازمة العربية - الاسرائيلية هي مصدر كبير لعدم الاستقرار ، وفقدان الثقة وتواصل سباق التسلح في تلك المنطقة . لقد آن الاوان لتقوم جميع الدول بمحاولة جديدة ، وتزيل الافكار البالية من أذهانها وتعكف بشكل أنشط على ايجاد حل للمشكلة .

ولا أظن أننا على خطأ إن قلنا بأننا جميعا قد تعلمنا درسا قاسيا من الصراع وأننا سوف نتعلم من ذلك الدرس في المستقبل . وليس من قبيل الاطناب أن قلنا بأننا نشهد بداية حقبة جديدة وعلاقات جديدة . في مثل هذه الظروف الجديدة سيكون على مجلس الامن مهمة الاضطلاع بدور ناشط لدى القيام بالمسؤولية التي أناطها به الميثاق .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : يسرني ، بادئ ذي بدء أن أهنئكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . إنني على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الغنية ستكون عونا لمجلس الامن على النهوض بمسؤولياته النبيلة . وأود أيضا أن أعرب عن شكري الخالص للسيد مومبنغيفوي ، الممثل الدائم لزمبابوي ، على توجيهه الرائع للمجلس في القيام بأعبائه الثقيلة خلال الشهر المنصرم .

منذ نشوب حرب الخليج دعت الحكومة الصينية بشكل متكرر الى انسحاب القوات العراقية غير المشروط من الكويت في أقرب وقت ممكن ، والى انهاء الحرب وتحقيق السلام في وقت مبكر . ويسرنا أن نرى أن جميع أطراف النزاع علّقت الآن أعمالها العسكرية . ونعرب عن التهانئ بمناسبة استعادة الكويت لاستقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية وبمناسبة استئناف حكومة الكويت المشروعة لممارسة حقوقها وسلطاتها .

ونحن نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور ايجابي في تحقيق وقف اطلاق نار رسمي مستقر في منطقة الخليج وفي البحث عن صيغة عملية لحل سياسي في اطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة حتى تتحول رغبة شعوب منطقة الخليج وسائر أنحاء العالم في السلام في الخليج الى حقيقة .

إن القرار الذي اتخذ توا يشير الى ضمان وضع حد نهائي للأعمال العدائية . وهذا يستحق ردا ايجابيا ، ولكنه لا ينص على أن على مجلس الأمن أن يضطلع بدور هام فيما يتعلق بترتيبات وقف اطلاق النار ومراقبته . وفي الواقع إنه يمد الحد الزمني الذي يظل فيه القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ساري المفعول . وهذا يتعارض مع رغبة شعوب جميع البلدان في وضع نهاية مبكرة للحرب وتحقيق السلام .

من المعروف أن الصين أيدت ولا تزال تؤيد تسوية النزاعات عن طريق المفاوضات وامتنعت عن التصويت على القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) . ولقد حاولنا أن ندخل تعديلات على فقرة مشروع القرار الذي صوتنا عليه الليلة ولكن اقتراحاتنا لم تقبل . وفي هذه الظروف ، ووفقا لموقف الصين الثابت تأييدا للحل السلمي لأزمة الخليج ، وجد الوفد الصيني من الصعب أن يصوت لصالح مشروع القرار . ونأمل ونعتقد أنه عن طريق الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي ستحترم سيادة بلدان منطقة الخليج ووحدة أراضيها ويتحقق في نهاية الأمر السلم والأمن الدائمان في منطقة الخليج .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة تولي النمسا منصب رئاسة المجلس .

وليس مما يثير الدهشة أن نشارك سائر الوفود في شكر زميلنا الممثل الدائم لزمبابوي .

إن فرنسا تشعر بالسرور نتيجة تحرير الكويت . فمنذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ظل هدف جميع جهود مجلس الأمن استعادة سيادة واستقلال الكويت . وقد تحقق هذا الهدف عن طريق جهدين أساسيين : الادانة الاجماعية الثابتة للدول الاعضاء في الامم المتحدة ضد العدوان المرتكب على الكويت ؛ والعمل الذي قام به مجلس الأمن ، الذي تصرف منذ شهر آب/أغسطس في تماسك وباصرار .

إن تحرير الكويت الذي طال انتظاره يجب ألا يجعلنا ننسى في فرحتنا هذه معاناة الشعب الكويتي وروح المقاومة التي اتسم بها والتضحيات التي قدمها . وفرنسا تحيي شجاعته . كما لا يمكننا أن نقف موقف اللامبالاة من المعاناة التي أحاقت بالشعب العراقي نتيجة للمغامرة التعيسة التي اقتيد اليها .

إننا نلاحظ قبول العراق لجميع القرارات التي اتخذها مجلس الامن نيابة عن المجتمع الدولي كله . وهذا القبول شرط مسبق لإعادة احلال الاستقرار في المنطقة على أساس قوي ودائم .

وفي هذا الصدد ، إن القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، الذي اتخذناه توا والذي شاركت فرنسا في تقديمه ، يعد خطوة لا غنى عنها . وإن ذلك القرار - أول قرار يتخذ منذ تحرير الكويت - يبين السبيل الى الوقف النهائي للاعمال الحربية ، الذي نأمل أن يعلن قريبا . إن السلم يبدأ عندما تسكت الاسلحة ، لكن يجب أن يقوى ويدعم في أقصر وقت ممكن .

إن الامم المتحدة تواجه الآن مهمة كبيرة . ويجب على المنظمة أن تدعم أولا بشكل فعال وقف الاعمال الحربية وأن تضع مع بلدان المنطقة وجميع الاطراف المعنية الظروف اللازمة لاستعادة السلم والامن الدائمين في المنطقة .

إن مجلس الامن ، وبما يتفق مع مهمته ، وبتنسيق وثيق مع الامين العام ، سيواصل تماما تحمل مسؤولياته . وإن الاصرار الذي أبداه المجلس في الاشهر السبعة الماضية والذي لم يكن تحرير الكويت ممكنا دونه ، يجب أن يبقى عليه وأن يستخدم لتسوية نزاعات أخرى ، بدءا بنزاعات الشرقين الادنى والاوسط .

وفرنسا ستعمل من جانبها دائما على ضمان أن هناك قانونا واحدا للجميع . ولذلك يقف وفد بلادي مستعدا للاسهام بشكل نشط في أعمال المجلس في هذه المرحلة الجديدة من أنشطته .

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن بلجيكا ترحب بتعليق العمليات العسكرية في الخليج وبإعلان العراق الرسمي التزامه بالامتثال لقرارات مجلس الامن الاثني عشر ذات الصلة . وينبغي أن يحقق هذا نهاية نزاع راح ضحيته ضحايا عديدون - ضحايا تعرب حكومة بلادي لهم عن احترامها .

ومما يستحق الشجب بشكل خاص أن مأساة الخليج وقعت في وقت توفر لدينا فيه كل مبرر يجعلنا نتطلع الى المستقبل بثقة . إن الاحداث التي وقعت في أوروبا الشرقية والوسطى بعثت فينا الامل بأن العلاقات الدولية سيكون مرشدها من الآن فصاعدا مبادئ الحرية والديمقراطية والقانون .

إلّا أن رجلا واحدا لم يرد ذلك . أراد الرئيس صدام حسين أن يقسم عالما كان يطالب بأن يكون موحدا .

وكان رد فعل المجتمع الدولي على تلك السياسة العدوانية بطريقة متمهلة وحاسمة وموحدة .

كان متمهلا : فقد استخدم منذ اليوم الاول مختلف وسائل الضغط لجعل العراق يمتثل للقانون الدولي دون اهمال المفاوضات الدبلوماسية . وفي ذلك السياق ، أوكل مجلس الامن الى الامين العام مهمة مساعي حميدة ، وكانت هناك مبادرات سلم عديدة ، بما في ذلك تلك الخاصة ببلدان عدم الانحياز ، والعالم العربي ، والاتحاد السوفياتي ، والعالم الغربي .

وكان حاسما : عندما أصبح من الواضح أن صدام حسين سيرفض بعناد انتهاز فرص السلام التي قدمت اليه ، استخدم المجتمع الدولي الوسائل الضرورية لضمان احترام القانون .

وكان متحدا ، حيث قام بتشكيل ائتلاف ـ يشرف بلجيكا أن تكون طرفا فيه ، يتالف من ٣٠ دولة تقريبا تنتمي الى جميع القارات ، ويمثل مجموعة كبيرة من النظم السياسية . وهذا بحق برهان على أن الاجراء المتخذ عملا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) جاء متسقا ورغبات المجتمع الدولي بأسره .

وعلى مجلس الامن الآن أن يتخذ ما يلزم من ترتيبات لإنهاء الصراع . وهذا هو هدف القرار الذي اتخذناه توا ، والذي ترى حكومتي أنه يستجيب لمعظم شواغلها في هذا الصدد .

فالواقع أن القرار ، من الناحية العسكرية ، يسمح بسرعة تحقيق وقف اطلاق النار بصفة نهائية من خلال عدد من الالتزامات التي يتعين على العراق أن يتعهد بها ، وهي التزامات ينص عليها بوضوح في الفقرتين ٢ و ٣ : اطلاق سراح جميع أسرى الحرب ؛ إطلاق سراح جميع الرهائن الكويتيين الذين أخذوا الى العراق ؛ وقف الاعمال العدوانية أو الاستفزازية ، بما في ذلك هجمات الصواريخ ؛ التعاون الفعال فيما يتعلق بإزالة الالغام ـ وهذا يتضمن على وجه الخصوص ضمان سلامة فرق رفع الالغام في البر والبحر .

ومن الناحية السياسية ، ينص القرار ، وعن حق ، على أن العراق يجب عليه ، أولا وقبل كل شيء ، أن يقبل بالافعال قرارات مجلس الامن الاثنى عشر ذات الصلة . وهذا يعني أن يلغي العراق ، على سبيل الاولوية ، أي اجراء متعلق بضم الكويت .

وفضلا عن ذلك تطالب حكومتي العراق أيضا بأن ينبذ أعمال الارهاب والتحريض على مثل هذه الاعمال .

وفيما يتعلق بالنواحي الانسانية ، يتعين علينا ، على سبيل الاستعجال ، أن نخفف من المعاناة التي ألحقها صدام حسين بالشعب الكويتي وبشعبه أيضا . لذا يعلق بلدي أهمية كبرى على الفقرة الثالثة من ديباجة القرار .

وتطلب بلجيكا الى لجنة الصليب الاحمر ومختلف الهيئات الانسانية الوطنية والدولية مضاعفة جهودها لتقديم أكبر قدر من المساعدة الغذائية للمنطقة .

والى أن يضع مجلسنا نظاما نهائيا لترتيبات تغطي الاحتياجات الانسانية ـ والغذائية بصفة خاصة ـ في العراق ، يتعين الاستفادة بالكامل من الفرص التي توفرها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، لتزويد الشعوب التي عانت بشدة من الصراع في الخليج ، بالإمدادات الغذائية الضرورية بأسرع ما يمكن .

ونحن نرحب بالتقرير الصادر عن البعثة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، والذي ينبغي أن يسمح للجنة الجزاءات بأن تتوخى المزيد من الحرية في منح المساعدة الغذائية للعراق لأسباب انسانية .

وأسجل مع الارتياح أن لجنة الجزاءات قد يسرت بالفعل قدر إمكانها من الانشطة التي تنظمها لجنة الصليب الاحمر الدولية لمساعدة فئات السكان التي تتعرض أكثر من غيرها للمعاناة . وقد نقلت حكومتي بالفعل الى تلك اللجنة طلبا من الصليب الاحمر البلجيكي لإرسال مواد طبية وغذائية الى العراق .

وفيما يتجاوز كل هذه التدابير الفورية ، يتعين على مجلس الامن ، في الوقت المناسب ، أن يركز اهتمامه على ترتيبات أخرى أطول أجلا . إن تلاحم المجلس الذي مكننا من أن نعيد الى الكويت حريتها واستقلالها ، يجب أن يركز الآن على مساعدة المنطقة على استعادة السلم والامن فيها .

ومن الواضح ، في هذا الصدد ، أن بلدان المنطقة ، إزاء تعقد الحالة ، سيكون عليها أن تضطلع بدور رئيسي ، بالاضافة الى أن شعور أعضاء الائتلاف الناشطين بالمسؤولية سيكون لأسباب بديهية ذا أهمية حيوية .

وبلجيكا على اقتناع بأن اجراء مجلس الامن الذي يستهدف استعادة السلم والامن في المنطقة ينبغي أن يستند الى اعتبارات أربعة .

أولا ، يجب تعزيز وضمان أمن الكويت بالإصرار على ضرورة احترام الحدود الدولية ، وهذا عنصر أساسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها .

ثانيا ، يتعين علينا بأي ثمن أن نتجنب نشوء حالة يصبح فيها العراق قادرا مرة أخرى على اكتساب قدرة عسكرية هجومية ـ بما فيها الصواريخ على وجه الخصوص ،

وامتلاك أسلحة التدمير الشامل . مثل الأسلحة الكيميائية والنووية . لذا ، تعتقد حكومتي أنه سيكون من الضروري ، بصفة أولية ، الابقاء على الحظر العسكري ضد العراق . وسيكون من المطلوب بعد ذلك ، ايجاد حل أكثر شمولا لمشكلة تكدس الأسلحة في المنطقة .

ثالثا ، وكما أشارت البلدان الاثنا عشر الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، يجب على المجتمع الدولي أن يجدد جهوده الرامية الى التوصل الى حل سريع شامل وعادل ودائم للصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية . ويجب أن نروج بهمة ونشاط للبحث عن حل سلمي من خلال الحوار مع جميع الأطراف المعنية وفيما بينها .

أخيرا ، تعتقد بلجيكا ، الى جانب شركائها في مجموعة الدول الاثنتي عشرة ، وإذ تذكّر بالفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، أنه يتعين علينا أن نطور نهجا شاملا تجاه المنطقة ، نهجا يعالج القضايا الأمنية والمشاكل الاقتصادية والتعاون الاقتصادي .

ويمكن تحقيق ذلك من خلال مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الأوسط ، يسمح لنا بأن نعالج على نحو بناء المشاكل الكبرى في المنطقة ، وفي مقدمتها - بالطبع - الصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ، وكذلك الاعتراف بدولة اسرائيل ، والمشكلة اللبنانية والقضية الكردية .

ولدى الإعداد لمثل هذا المؤتمر سيكون من المفيد تعيين وسيط . وتأمل حكومتي أن يكون هذا التعيين سريعا .

للأسباب التي أوردتها لتوي ، انضمت بلجيكا الى مقدمي مشروع القرار الذي اعتمدناه منذ لحظات .

ويحدو حكومتي الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن في المستقبل القريب موقفا بشأن ضرورة تخلي العراق عن أي شكل من أشكال التحريض والتشجيع على الإرهاب ، وبشأن إرسال قوة من مراقبي الأمم المتحدة ، وبشأن رفع الحظر الغذائي .

أخيرا ، ينبغي للمجلس أن يفكر فيما أطلقتُ عليه الترتيبات الأطول أجلا ، حتى يتمكن في الوقت المناسب من تقديم اسهام كبير في هذا المجال أيضا .

السيد بغبني أديتو نزنغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

سيدي الرئيس ، أما وقد عرفنا صفاتكم الشخصية ومقدرتكم ، إذ واتتنا الفرصة لأن نعمل معكم مرات عديدة ، فلا يساورني أدنى شك في نجاح أعمال المجلس الآن في ظل قيادتكم الحكيمة خلال هذا الشهر ، شهر آذار/مارس ١٩٩١ . ويطيب لوفد بلادي أن يهنئكم بكل حرارة .

أود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للرئيس السابق سعادة السفير مومبنغيفوي على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء شهر شباط/فبراير الماضي .

يجتمع مجلس الأمن اليوم في جلسة رسمية وعلنية بشأن الحالة بين العراق والكويت ، بعد أن عقد عدة جلسات مغلقة للنظر في تطور الحالة في الخليج ومتابعتها عن كثب ، يقينا منه بأن الأهداف التي سعى اليها بطريقة حكيمة وفعالة في نفس الوقت ، قد تحققت الى حد بعيد نتيجة للتنفيذ الكامل للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) الذي سمح أخيرا بتحرير الكويت في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩١ .

لقد كان هذا أيضا الهدف الذي جعل الكويت ، من خلال ممثلها الدائم ، سعادة السيد أبو الحسن ، يلجأ الى مجلس الامن عندما أعلن في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بأن هذا المجلس مسؤول عن حماية الكويت وعن أمنه وعن سيادته وسلامته الاقليمية التي انتهكها العراق . وقد وجه بذلك نداء الى المجلس لكي يضطلع بمسؤولياته ويتخذ التدابير التي من شأنها أن ترغم العراق على أن يسحب قواته فورا ودون شروط الى المواقع التي كان فيها في ١ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

وقد اختتم مناشدته الى المجلس مذكرا بأن بلده ، وهو بلد صغير ، يستمد قوته من شرعية قواعد القانون الدولي الممثلة في مجلس الامن ومن خلال دوره المتمثل في كفالة احترام أحكام الميثاق من جانب جميع الدول الاعضاء في منظمتنا ، ويدين بوجوده لهذه الشرعية .

لقد كان هذا ، إذن ، اختبارا بل وفرصة تم فيها اختبار مسؤولية المجلس فيما يتعلق بسيادة السلم والامن الدوليين في منطقة الخليج الفارسي . وقد أشير في هذا الصدد الى المادة ٥١ من الميثاق الخاصة بالحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسها إذا حصل هجوم مسلح على عضو من أعضاء الامم المتحدة .

وفي رد ممثل العراق في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أعلن بأن القوات العراقية ستغادر الكويت وأن هذا لن يستغرق إلا بضعة أيام ، أو بضعة أسابيع على أكثر تقدير ، لأن العراق لم يكن له أي هدف أو غاية في الكويت ولأنه يود أن يقيم علاقات ود وحسن جوار مع الكويت .

وطوال فترة الحرب التي امتدت من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ ، لم تظهر أي بوادر على تنفيذ هذا الاعلان عن انسحاب القوات العراقية . وهذه الحالة تفسر الخطوات التي ارتأى مجلس الامن ضرورة اتخاذها ، من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) والى القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ، بغية استعادة السلم والامن الدوليين في المنطقة ، وكذلك استقلال الكويت وسيادته وسلامته الاقليمية .

ويجدر أن نلاحظ في هذا الصدد أن جميع القرارات الاحد عشر الاولى كانت ذات طابع سلمي وأنه حتى القرار الاخير ٦٧٨ (١٩٩٠) ، تضمن مهلة تبلغ ٦٥ يوما لتمكين

العراق من الامتثال لروح ونص المادة ٢ من الميثاق . وأثناء هذه الفترة اضطُلِع بالعديد من بعثات حسن النية والمبادرات السلمية في محاولة لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت بطريقة سلمية .

وعلى الرغم من البدء بالعمليات العسكرية في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، من جانب ٣٨ دولة عضوا في منظمتنا ، امتثالا للفقرة ٢ من القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) من ناحية ، وبسبب تعنت السلطات العراقية من الناحية الأخرى ، فإن رئيس الاتحاد السوفياتي ، فخامة الرئيس غورباتشوف ، لم يفقد الأمل وواصل بذل مساعيه الحميدة في محاولة لتغيير الموقف العراقي .

وهكذا بقيت الحالة حتى وصلت قوات الائتلاف عاصمة الكويت ، إذ أكد وزير خارجية العراق ، في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ ، موافقة العراق على الامتثال لجميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن الحالة بين العراق والكويت .

أليست هذه سابقة تظهر كيف أن ٣٨ دولة اضطلعت بمهمة كفالة أمن الدول الصغيرة ، مدللة بذلك على تصميم منظمتنا والمجتمع الدولي على إحلال حقبة جديدة من السلم على أساس الاحترام الصارم لقواعد القانون الدولي والانفراج التي سيتسم بها من الآن فصاعدا النظام العالمي الجديد ؟ أليس من الحتمي إذن أن يتخذ مجلس الأمن الخطوات التي من شأنها أن تبني الثقة والسلم في المنطقة بأسرها ، بما في ذلك الشرق الأوسط ؟ ولأن تحرير الكويت الذي يشرف مجلس الأمن ويعيد له هيبته قد استغرق سبعة أشهر فقط . فكيف يمكن أن نفسر حقيقة أن القضية الفلسطينية ، التي مافتئت قائمة منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨١ باء (د - ٢) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، والتي لاتزال قيد نظر المجلس ، لم يتم إيجاد حل سلمي ودائم لها .

وعلى أي حال ، يظل وفدي على اقتناع بأن التدابير المنصوص عليها في القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، من شأنها في المقام الأول أن تضع حدا للأعمال العدائية في المنطقة وتفرض الاحترام الصارم لقواعد القانون الدولي ، وخاصة جميع القرارات الـ ١٢ التي

اتخذها المجلس بشأن الحالة بين العراق والكويت . وبالطبع ، نأمل أن تسود في المستقبل علاقات الصداقة وحسن الجوار والتعاون فيما بين جميع دول المنطقة ، بما في ذلك العراق .

وبسبب جميع الجوانب النابعة من وقف الاعمال العدائية في الخليج الفارسي والضرورة الملحة لإقرار سلم دائم في تلك المنطقة شارك وفدي في تقديم مشروع القرار الذي اعتمده مجلس الامن للتو باعتباره القرار ٦٨٦ (١٩٩١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زائير على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد آنيت (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أهنئكم ، سيدي ، وأنتم تتسلمون واجباتكم كرئيس لمجلس الامن . ويحدوني الامل بأن يوطد المجلس السلم في منطقة الخليج تحت توجيهكم .

كما أود أن أهنئ سلفكم ، سفير زمبابوي ، وأعبر له عن مدى الفخر الذي أشعر به عندما أتذكر الفعالية التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي . ونحن جميعا نذكر أن الاعمال العدائية في الخليج قد توقفت في ظل رئاسته .

أود أن أتوجه الى سفير الكويت ، ومن خلاله الى شعب الكويت بأسره ، وأعبر له عن مدى سرور بلدي أن يرى الكويت متمتعا بالحرية والسيادة . وعلى الرغم من أن الشعب الكويتي قد فقد حريته ما يقرب من سبعة أشهر ، فإنه لم يفقد أبدا سيادته بصورة شرعية . إن جميع الشعوب المحبة للعدالة قد أيدت الكويت ، كما يتضح من القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) ، الذي ينص على أن ضم الكويت يعتبر لاغيا وباطلا .

يجب علينا الآن أن نفكر في المستقبل وفي إعادة تعمير الكويت . وهذا لا يمكن أن يحدث إلا في ظل ظروف يسودها السلم والوحدة والتسامح .

إن تحرير الكويت بالنسبة لوفدي يرمز أولا وقبل كل شيء الى انتصار العدالة عل القوة الطائشة . وهو يسجل فجر حقبة جديدة . ونأمل أن فجر هذه الحقبة الجديدة لن يتوقف عند بوابات الكويت . إن عمل قوات التحالف الذي أذن به مجلس الامن سيجد

مبررا اضافيا له في قدرة المجلس على التصدي بموضوعية وفعالية للتحديات العديدة الماثلة أمام السلم والتي لابد من مواجهتها . ويجب علينا أن نبدأ في أن نعبر بعملنا عن الإيمان والتفاؤل وفي الالتزام المتأصل بالقيم الاخلاقية والادبية للسلم والعدالة التي تتشرب بها أحكام ميثاق الأمم المتحدة في جميع الازمان .

بالتصويت لصالح القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، الذي يحدد معايير وقف إطلاق النار ، الذي نأمل أن يكون عما قريب تحت إشراف أجهزة الأمم المتحدة المعنية ، أراد وفدي أن يسهم في بداية عصر جديد من السلم والعدالة في منطقة الخليج بصفة خاصة وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة .

لا أعتقد أن هناك حاجة لأن أؤكد على أن السلم متكافل ، من حيث الزمان ومن حيث المكان .

وإذ نتكلم عن السلم ، ونلزم أنفسنا بالعمل من أجل سيادة السلم والعدالة والقانون ، يجب أن نتذكر أن الهدف الذي نسعى اليه يتطلب الارادة والإيمان والشجاعة السياسية .

وختاما أود أن أكرر التزام كوت ديفوار الى جانب كل الذين يسعون دائما الى السلم والعدالة واحترام القانون من أجل أن نكفل أن يكون العهد الدولي الجديد الذي نتوق له أشد ما نتوق عهدا من السلم الحقيقي الذي لا يعيقه عائق ، السلم الذي يحرر الناس ويعلمهم التسامح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كوت ديفوار على العبارات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد مونتيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي بادئ ذي بدء أن يهنئكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة مجلس الامن في الشهر الحالي . ونحن على ثقة من أن المجلس ، في ظل قيادتكم القديرة جدا وخبرتكم الفائقة ، سيفي بولايته حقا . أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن شكرنا وتهانينا لممثل زمبابوي على الطريقة الرائعة التي أدى بها واجباته بوصفه رئيسا لمجلس الامن عن شهر شباط/فبراير الماضي . إن عبارات الشكر التي عبّر عنها متكلمون سابقون جاءت في محلها تماما ويشاطر وفدي قائليها بالكامل .

فيما يتعلق بالبند قيد البحث ، يود وفدي أن يؤكد أننا ، بوصفنا أحد مقدمي القرار المتخذ توا ، نجد أن تلك الوثيقة تعبر عن موقفنا تماما . والواقع أن المجلس ينبغي أن يضطلع بدور حاسم في ضمان الوقف النهائي للأعمال القتالية في الخليج الفارسي على وجه السرعة واستعادة السلم والامن الدوليين في المنطقة وفقا لجميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة بما في ذلك القرار المتخذ هذا المساء .

(السيد مونتيانو ، رومانيا)

عبر الاشهر السبعة الماضية أتيحت لوفدي الفرصة مرات عديدة لعرض موقـــف رومانيا بشأن شتى جوانب ومراحل الصراع في الخليج الفارسي . وإن موقفنا بشأن البنـد يتفق تماما وجميع القرارات التي اتخذها المجلس فيما يتعلق بالحالة بين العـــراق والكويت .

وأود الآن أن ألخص آراء بلدي بشأن المسألة قيد النظر في ضوء التطـــورات الاخيرة في منطقة الخليج .

منذ البداية الاولى للصراع شجعت رومانيا دائما احترام الشرعية الدوليـــة وأيدت بقوة جهود الائتلاف المتعدد الجنسيات من أجل استعادة النظام القانوني . وبعـــد تحرير الكويت رحبت حكومة رومانيا بشعور من الرضا بوقف العمليات العسكرية من جانـب قوات الائتلاف . كما رحبت حكومتي بقبول العراق لجميع قرارات مجلس الامن بشأن الازمـــة في المنطقة .

ورومانيا إذ تؤكد مرة أخرى عزمها على مواصلة جهودها من أجل التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن بالتعاون مع المجتمع الدولي ، ترى أن القيام على وجه السرعـــة بوضع حد نهائي للاعمال القتالية سيفتح الطريق لتسوية سلمية تتفق وميثاق الامـــم المتحدة والمبادئ الاساسية للقانون الدولي .

وقد أسعد رومانيا بوجه خاص أن تشهد تحرير الكويت . لقد وقفت رومانيا ووقـــف الشعب الروماني دائما الى جانب الكويت وشعبها خلال المحنة التي مر بها من جـــرّاء الاحتلال الاجنبي . وفي حين تكبدنا خسائر مادية كبيرة نتيجة للصراع في الخليج ، مـــع ما يترتب على ذلك من تبعات مباشرة على الحالة الاقتصادية في بلدنا ، امتثلـــت رومانيا امتثالا دقيقا للجزاءات التي فرضها مجلس الامن . والآن نحن مستعدون لان نوفـــر للكويت الصديقة جميع الامكانيات الضرورية المتوفرة لدينا لدعم تعمير البلد وبنيتـــه الاقتصادية .

من المعروف أن الدعم المقدم للكويت يصور ارادة المجتمع الدولي الواضحة المعبر عنها في قرارات مجلس الامن ذات الصلة . لقد كان انتصارا لقيم القانون الدولي والشرعية الدولية . وهذه الاحداث الايجابية ينبغي أن يكون لها أثر ملموس في تعزيز دور الامم المتحدة والمؤسسات التابعة لها واسهاماتها في اقامة نظام الامن الجماعي وينبغي أن تضمن سيادة جميع الدول واستقلالها وسلامتها الاقليمية .

ونحن ، وقد اتخذنا قرارا جديدا بشأن البند المتعلق بالحالة بين العراق والكويت ، نعبر عن الامل في أن يلقى هذا القرار استجابة وافية بالفرض من العراق . إن هذا القرار ، شانه شان جميع القرارات التي تعالج الحالة بين العراق والكويت ، ليس موجها ضد شعب العراق ، الذي عانى الكثير ، بل نحو حل سلمي نهائي للصراع في تلك المنطقة . والشعب العراقي ينبغي أن يكون المستفيد الطبيعي من الاسلوب السلمي الذي يمكنه من تكريس جميع الجهود والعمل من أجل تعمير بلده . ونحن واثقون من أن العراق سيجد قريبا مكانه المكرم بين مجتمع الامم بوصفه بلدا محبا للسلم يعمل من أجل تنفيذ المثل العليا للامم المتحدة .

ولا يخالجنا شك في أن مجلس الامن ، بعد سبعة أشهر من الدفاع عن المقاصد والمبادئ الاساسية للامم المتحدة ، أعطى للمنظمة العالمية فرصة عظيمة وشهادة لكي تثبت بالكامل قدرتها السياسية والقانونية في صون السلم والامن الدوليين وحماية المبادئ السامية للبشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل رومانيا على العبارات الرقيقة التي وجهها الي .

السير ديفيد هاني (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، إن تحيتي لكم ولسلفكم ستكون كما أردتم صامتة .

إن المناقشة التي أجريناها اليوم والقرار الذي اتخذناه يؤذنان ببداية ما قد يسميه المرء بالمرحلة الثالثة من هذه الازمة الدولية الخطيرة جدا .

في المرحلة الاولى ، رد مجلس الامن باتخاذ ١٢ قرارا نعرفها جميعا جيدا ، مـــع جهد كبير لحمل العراق على الامتثال لها بالوسائل السلمية . وقد استمر ذلك الجهـــد شهورا طويلة وأدى الى قدر هائل من النشاط الدبلوماسي . ولكن للاسف باء بالفشل .

والمرحلة الثانية هي المرحلة التي انتهت توا وقد اتسمت باستخدام القـــوة لإنفاذ القرارات الاثني عشر المتخذة .

والمرحلة الثالثة ، التي تبدأ الآن ، ربما تكون أصعب ولكن بالتأكيد الاهـــم بين المراحل الثلاث ، وهي التي ينبغي أن تكرس لاستعادة السلم والامن في المنطقة .

إن القوات المسلحة لبلدي لعبت دورها الكامل في تحرير الكويت ، ونحن نتشاطر الشعور بالزهو والارتياح لسيادة ارادة المجتمع الدولي ومجلس الامن . لقد كـــان انتصارا لسلطان القانون الدولي والامن الجماعي .

إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوسعهما الآن الانتقال إلى المهمة الأصعب ألا وهي المساعدة في إرساء نظام دائم للسلم والأمن في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط على نحو واسع ، كذلك الانتقال صوب إعمار الكويت وإعادة تأهيل سكانها .

ولكن يتعين علينا أولا أن نتناول الآثار المباشرة للأعمال القتالية . إن بعضا من هذه المهمة عمل مخصص للقادة العسكريين في الميدان ، ونرحب ترحيبا كبيرا بأن الاجتماعات ستعقد غدا . ونأمل أن تفضي تلك الاجتماعات إلى تقدم سريع جدا ، غير أنه من الصحيح أيضا أنه ينبغي لمجلس الأمن وضع اطار أساسي يمكن فيه تهيئة الظروف من أجل تحقيق نهاية قاطعة للأعمال القتالية وهذا ما يهدف إليه القرار الحالي . فهو يتناول المستقبل القريب والمرحلة المقبلة التي نأمل أن تكون قصيرة وأن تفضي إلى إنهاء الأعمال القتالية .

وبالطبع فإن تحقيق الكثير من هذا سيتوقف على حكومة العراق . ونرى أن هذا القرار بمثابة حلقة أولى في سلسلة من القرارات يقتضي الأمر اتخاذها اذا ما أردنا إرساء الاستقرار في المنطقة . إن ما يفرضه هذا القرار من متطلبات على حكومة العراق ليست متطلبات جديدة الآن . إنها تنبثق من القرارات التي اتخذناها ومن البيانات التي أُدلي بها في السابق باسم الحكومات التي تساعد حكومة الكويت وتتعاون معها . غير أنه لابد للعراق من قبول المتطلبات بصورة واضحة . وهذه مسألة جوهرية للتمكين من الوصول إلى نهاية قطعية للأعمال القتالية .

ولسوء الحظ أن حكومة العراق في الأشهر الأخيرة قد بينت مدى ضرورة قيامها بهذه الالتزامات الواضحة والرسمية ، ويجب أن تكون واضحة وان تكون التزامات . وأخشى أنه لايزال ليس بمقدور لجنة الصليب الأحمر الدولية الوصول إلى أسرى الحرب الذين ينتمون إلى القوات المتحالفة . ولم نتسلم حتى الآن التزاما مفصلا من جانب العراق بوقف وطرائق اطلاق سراحهم . ولا توجد لدينا حتى الآن صورة واضحة عن موقع الالغام والمتفجرات الخ .. المزروعة في العراق والكويت . وليس لدينا قبول صريح بالمسؤولية المترتبة عن الضرر الكبير الذي لحق بالكويت ، ولانزال نواجه الكثير من العداوة

والتحدي اللذين تشنهما وسائط الاعلام في العراق . كل هذا يبعث على الاسف غير أننا نأمل أن يعكس مساره وأن يجري الاضطلاع بالالتزامات الضرورية .

من الجوهري حقا أن يسهم العراق في تهيئة مناخ يتسم بالثقة والمصالحة عن طريق التقيد السريع والرسمي بأحكام هذا القرار . وسيمكننا ذلك من الاجتماع في المستقبل القريب مرة أخرى ومن اتخاذ الخطوات المقبلة نحو استتباب السلم والاستقرار الدوليين في المنطقة . وهذه رغبة حكومة بلادي وجميع الحكومات المتحالفة . بعدها سيكون بمقدورنا الانتقال نحو المشاكل الاوسع في الشرق الاوسط التي يتعين حلها على جناح السرعة .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، إنه ليسعدني أيما سعادة أن أنقل إليكم تهانئي الحارة على توليكم رئاسة المجلس . لقد قدمتم في فترة قصيرة جدا لم تتعد يومين شهادة ضافية على النهج الديمقراطي الذي تتبعونه وعلى تحليلكم النافذ البصيرة ومهاراتكم الدبلوماسية . إن بلدي يقيم مع النمسا تقليدا متواصلا وطويلا يتسم بروابط متينة وتفاهم متبادل وثيق . ونرحب بتوجيهكم لأعمال المجلس خلال الشهر الحالي .

مما يثلج صدري بوجه خاص أن أسجل في المحضر إعجاب وفدي المطلق بالطريقة الفائقة الكفاءة التي ترأس بها سعادة السفير مومبنغيفوي ، ممثل زمبابوي ، أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم وأن أسجل تقديري التام لهذه الطريقة . وقد كانت تلك الفترة فترة عصيبة حقا ، وقد تحلى صديقي وزميلي الممثل الدائم لزمبابوي بحكمة كبيرة وتوازن في الحكم والحزم .

إن الهند حكومة وشعبا قد شعرت بالبهجة لاستعادة الكويت لاستقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية وكذلك لاعادة تنصيب الحكومة الشرعية لدولة الكويت . إن رئيس جمهورية الهند ورئيس وزرائها قد بعثا ببرقيات التهانئ الحارة إلى صاحب السمو أمير الكويت . إن العلاقات بين حكومتي وشعبي الهند والكويت على مر السنين قد اتسمت بالدفء والصداقة . وطوال أشهر الغزو والاحتلال غير الشرعي للكويت من جانب العراق

ظلت علاقاتنا مع حكومة دولة الكويت تتسم بالدفء التقليدي . ونتخذ حاليا الخطوات العاجلة لاعادة عمل بعثتنا في الكويت ونثق بأن تعزيز العلاقات وتنويعها على جميع الاصعدة سيُستأنفان في المستقبل القريب .

إن النهج الذي يسلكه وفدي نحو هذه المشكلة يسترشد باعتبارين واسعين وهما إعادة اقرار السلم والامن في المنطقة في أقرب وقت ممكن ودور الامم المتحدة ومجلس الامن . وتتمثل الخطوة المباشرة في توطيد وقف الاعمال القتالية . وقد رحبت حكومة بلادي بإعلان رئيس الولايات المتحدة باسم الكويت والدول الاعضاء المتعاونة مع الكويت عن وقف العمليات القتالية في ٢٧ شباط/فبراير في الخليج . ونعتبر ذلك خطوة هامة صوب إحلال السلم في المنطقة وإعادة ارساء السلم والاستقرار الدائمين .

ومن الواضح أنه لابد من اتخاذ بعض الخطوات العملية لضمان عدم اندلاع القتال من جديد . ونعتقد أن هذه النواحي سيبحثها القادة العسكريون في الجانبين وربما غدا . وثمة شرط هام للغاية ، ألا وهو اطلاق سراح أسرى الحرب . ولابد من القيام بذلك باتباع أسرع طريقة ممكنة لاعتبارات انسانية . ومن نافلة القول طبعا أن هذا يسري على جميع أسرى الحرب لدى الجانبين . والشيء نفسه يصدق على المدنيين الذين ربما احتجزوا بطريقة غير قانونية . ولابد من تمكينهم من لم شملهم مع أسرهم دون إبطاء . وينبغي ايلاء هذا الجانب أعلى درجات الاولوية .

وفيما يتعلق بالقرار ٦٨٦ (١٩٩١) الذي اتخذ قبل لحظات فقد اتيحت لنا الفرصة للدخول في حوار مع المشتركين في تقديمه حول نوايا ومقاصد اقتراحهم . وقد قدموا لنا توضيحات وتعليلات . ونقدر جهودهم . ونتيجة لذلك تكوّن لدينا فهم أفضل إلى حد ما لاهداف مشروع القرار . ونقدر البعض منها غير أن هناك نقاطا ليست واضحة تماما بالنسبة لنا ، وهناك مسائل كنا نحبذ إدراجها في مشروع القرار . ونرى أنه لو توفر لدينا الوقت الكافي للنظر في مشروع القرار حتى دون مراعاة عطلة نهاية الاسبوع

وعامل الوقت الزمني ، وبإجراء حوار أنشط وأطول ، لربما تمكنا من التوصل الى مشروع متسم بقدر أكبر من توافق الآراء كان من شأنه معالجة بعض المشاكل الخطيرة والملحة بطريقة تتسم بقسط أكبر من الايجابية والعزم والمساعدة في تحقيق استعادة السلم والأمن في المنطقة على نحو سريع ودائم .

ومتى تم التكفل بالشواغل الانسانية الملحة - مثل عودة أسرى الحرب ، وعـودة المحتجزين ، وبدء إعادة الممتلكات - يتعين على المجلس أن ينتقل دون إبطاء الـى الخطوة التالية : إعلان وقف إطلاق نار دائم أو رسمي ، كما قال بالفعل الرئيس بوش في بيانه بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير .

وهذا العنصر الهام مفقود في القرار الذي اعتمده المجلس . وبالمثل ، فـإن إجراء التحقق من امتثال العراق لكل ما هو مطلوب منه لوقف اطلاق النار غامض . وكـان وفد بلادي يفضل أن يكون الامين العام مشتركا في هذه العملية ، ولو بطريقة غيـر مباشرة . لقد أمضينا وقتا طويلا حول هذه النقطة في المشاورات غير الرسمية ، ولكنهـا لم تحسم بصورة تبعث على الارتياح الكامل لوفد بلادي .

والاعتبار الرئيسي بالنسبة لوفد بلادي ، كما قلت من قبل ، يتمثل في الحاجـة الى إحلال السلم دون إبطاء . وكما قال الرئيس بوش ، لا بد لنا الآن أن نواجه تحـدي ضمان السلم . إن شعب تلك المنطقة يتلهف للسلام للغاية - للسلام المقرون بالكرامـة والعدالة . اننا نعتقد أنه ينبغي أن نكون قد تجاوزنا وقت تبادل الاتهامات . ولـن يكون من السهل بالتأكيد على الشعب أن ينسى المحن المروعة التي مر بها في الاشهـر السبعة الماضية . هذا أمر مفهوم تماما . ولكن لا ينبغي للمجلس والمجتمع الدولـي أن يتخذا أية خطوة من شانها أن تثير الريبة بين شعوب المنطقة . وأي حكم يبقي علـى امكانية استئناف الاعمال العدوانية ، كما هو الحال في القرار الحالي ، لا يمكن لوفـد بلادي أن يقبله .

والنقطة الاخرى التي تثير القلق لدى وفد بلادي تتمثل في استمرار فـرض الجزاءات . إن الفرض الذي فرض من أجله نظام الجزاءات - وقد نفذت الهند ذلك النظـام متكبدة تكلفة كبيرة - محدد في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ويمكن تحقيقه باتخاذ خطـوة واحدة ، بالاضافة الى تحرير الكويت . والقرار ٦٦٢ (١٩٩٠) ، الذي يطالب بإلغاء ضـم الكويت المزعوم ، هام للغاية . ومن الضروري أن يتخذ العراق الخطوات الفورية لإلغـاء هذا الاجراء .

لقد وافق العراق بالفعل على قبول المسؤولية بموجب القانون الدولي عن الخسائر أو الاضرار التي الحقها بالكويت أو ببلدان ثالثة نتيجة لغزو الكويت وضمها غير الشرعي . وقام العراق بذلك بالموافقة على القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) بالاضافة الى القرارات الالزامية الاخرى . ويود وفد بلادي من المجلس أن يبدأ بدراسة مبكرة لمسألة الجزاءات . ان الجزاءات تلحق ضررا كبيرا لا باقتصاد العراق فحسب بل أيضا باقتصاد بلادي بل في الحقيقة باقتصادات بلدان عديدة أخرى . وهي تؤثر على أنماط وتدفقات التجارة العالمية . إن شعب العراق يستحق الغوث بالتأكيد . وهذا العنصر الهام غير وارد في القرار أيضا .

لقد أكد العراق رسميا استعداده للتقيد بجميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة . وفي الحقيقة ، اعتمدت تلك القرارات بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، وتتسم بالتالي بطابع الزامي بالنسبة لجميع الدول . ووافق العراق على اتخاذ تدابير ملموسة فورية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بإعادة أسرى الحرب ، وفقا لاحكام القانون الدولي ذات الصلة . وينبغي أن تفسح هذه الخطوات مجالا كافيا للمجلس لاتخاذ التدابير اللازمة للتقدم بسرعة صوب سلم دائم في المنطقة . ويجدر بمجلس الامن أيضا أن يقوم بدور هام ، في الوقت المناسب ، بالاشتراك مع دول المنطقة والاطراف المعنية الاخرى ، في تهيئة الظروف بصورة سريعة لسلم وأمن دائمين في المنطقة .

لقد قيل المرة تلو الاخرى من جانب الكثير من الوفود أن أزمة الخليج أثبتت أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقبل أعمال الغزو غير المبرر والاحتلال والضم غير المشروعة . وقادت الامم المتحدة ومجلس الامن بصورة صحيحة جهود المجتمع الدولي في هذا المسعى . وتجسد القرارات الاثنا عشر التي اعتمدت بمقتضى الفصل السابع من الميثاق رد الفعل الدولي . وبينت الامم المتحدة والمجلس الطريق الى حل الازمة ويتعين عليهما قيادتنا جميعا في إعادة إحلال السلم والامن . وأي دور كهذا للامم المتحدة والمجلس سيكون متفقا مع ميثاق الامم المتحدة .

ويرى وفد بلادي أن للأمم المتحدة وظيفة بالغة الاهمية في إعادة إحلال أوضـــاع السلام في المنطقة بالتاكيد على وجودها بطرق ملموسة . ونعتقد أن وجود الامـــم المتحدة ، حتى لو كان رمزيا ، يمكن أن يبعث من جديد الامل والاطمئنان في قلوب أهالـي المنطقة .

ويشعر وفد بلادي أيضا ببالغ القلق إزاء الاوضاع الانسانية القائمة الآن فـــي المنطقة ، لا سيما في العراق والكويت . لقد الحق الاحتلال والصراع المسلح على السواء اقسى الخسائر اللاإنسانية عادة في الارواح البشرية ومرافق الحياة الاساسيـــة ، والممتلكات والبنى الاساسية الاقتصادية . وقد أظهرت البعثة المشتركة بين منظمة الامم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، ووسائـــل الاعلام ، والمراقبون المستقلون الاوضاع الصارخة والمحزنة في هذين البلدين . هذا ليس وقت العقاب أو تبادل الاتهامات . اننا نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ييســـر توفير المؤن الغذائية ومتطلبات الحياة الاساسية الاخرى لشعوب المنطقة على أســـاس الاولوية القصوى ، ويجب على مجلس الامن ان يتيح ذلك فورا .

ولهذه الاسباب امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الهند على الكلمـات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد أيالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود بـــادئ ذي بدء أن أضم صوتي الى جميع الذين أعربوا عن تهانيهم لكم ، سيدي الرئيس ، علـــى توليكم رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس . وفي ضوء معرفتنا لكم ، فإننا نعلم أنكـــم ستستطيعون ، بفضل خبرتكم وقدراتكم ، قيادة أعمالنا بطريقة دينامية وفعالة للغايـــة نحو أفضل نتيجة ايجابية .

وأود أيضا أن أسجل صراحة تهاني اكوادور على الطريقة البارعة التي ترأس بهـا الممثل الدائم لزمبابوي المجلس خلال الشهر المنصرم .

(السيد أيالا لاسو ، اكوادور)

في ٢٧ شباط/فبراير أُعلن ببهجة عن تحرير الكويت . وشعرنا جميعا بالرضـــى والتفاؤل والارتياح لهذه الانباء . وفي الوقت ذاته ، أعلنت الدولة التي انتهكـــت معايير القانون الدولي أخيرا امتثالها لقرارات المجلس التي كانت ولا تزال تمثـــل الاساس لحل سليم ودائم لهذه المشكلة . واتخذت اكوادور والدول الاعضاء في مجموعة ريـو بعد تحليلها للوضع موقفا علنيا محددا ازاء المسألة وأدركت أن من المستحيل ايجـــاد حل لهذه المشكلة دون الامتثال لهذه القرارات .

وهكذا استعادت الكويت استقلالها ، وسلامتها الاقليمية وسيادتها . وتم مرة أخرى تأكيد عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة . لقد انتصر حكم القانون على استخدام القوة .

وجعل تحرير الكويت من الممكن أيضا رؤية نفاذ وقف النار القائم على الأمر الواقع ، وبذلك أوقفت الخسائر المرعبة في الأرواح البشرية والدمار المادي . لقد تكلل العمل الجماعي الذي قامت به المنظمة الدولية بالنجاح ، وقدم بذلك سابقة كانت سببا لنا للاستغراق في تفكير عميق . أولا ، ينبغي لنا أن نفكر بحقيقة أنه من خلال القانون وحده يتسنى للعلاقات الدولية أن تنتظم بطريقة سلمية ، وفقا لحاجات الجنس البشري . ثانيا ، علينا أن نفكر دوما وصُعُدا بضرورة اتقان الوسائل والطرق الكفيلة بحل النزاعات الدولية سلميا ، وذلك كي لا تشتمل التدابير الجماعية قدر الامكان على استخدام القوة ، التي ، إن استعملت ، فإنها تعني المعاناة للجنس البشري . هذان درسان أساسيان لتنظيم ما أصبح يسمى بالنظام الدولي الجديد .

إن القرار الذي اتخذناه لتونا خطوة ايجابية وفعالة على الطريق الذي ينبغي للأمم المتحدة السير فيه لكي تقيم على أساس وطيد سلما دائما في المنطقة وآلية أمن هناك . إلا أن هذا خطوة أولى فقط ، يجب أن تتبعها - وبسرعة كبيرة ، وهذا أملنا - خطوات أخرى ستجعل قبل كل شيء وقف النار الدائم رسميا ، مما يجعل من غير الضروري أن تستخدم مرة أخرى تلك الوسائل التي أتاحها القرار ٦٧٨(١٩٩٠) للدول الأعضاء في الائتلاف بهدف إعادة ترسيخ القانون والسلم والأمن في المنطقة . إن هذا سيتطلب امتثالا سريعا وفعالا وبنية طيبة للواجبات الملقاة على عاتق العراق في أن يلزم نفسه بالانصياع للقرارات الـ ١٢ الصادرة عن مجلس الأمن - والآن الثالث عشر .

وسيكون من الضروري أيضا أن تتخذ فورا تدابير تجعل التشريع المحلي الخاص بضم الكويت لاغيا وباطلا وذلك كي يتضح بجلاء تام وجود حالة لا تكون فيها سيادة الكويت وسلامتها الاقليمية قضيتين خاضعتين للنقاش . ويجب أن يتم امتثال سريع للالتزام بإطلاق

سراح سجناء الحرب والمحتجزين المدنيين ، وينبغي أن يسلم العراق فعليا وعمليا بمسؤولياته طبقا للقانون الدولي عن الغزو والتخريب الذي سببه للكويت .

لجميع هذه الاسباب صوتت اكوادور لصالح القرار ، لأن القرار يقترح تدابير بتحقيق هذه الغايات . ومع ذلك ، علي أن أقول إننا كنا نرغب في أن نرى وضوحا أكبر فيما يتعلق بإعلان وقف إطلاق النار والترسيخ المحدد لوقف الاعمال الحربية . وكنا نود أن نرى اعترافا بالدور الرائد والرئيسي للمنظمة الدولية ومجلس الامن فيما يتعلق بالسلم والامن الدوليين ، وكنا نود أن نرى نصا متعلقا بإمكانية أن يقدم لنا الامين العام تقريرا حول كيفية إقامة وإرسال بعثة مراقبين في أسرع وقت ممكن الى المنطقة للتعاون في إقامة سلم دائم . وأخيرا ، كنا نود لو أن القرار تضمن تدابير واسعة وفعالة وسخية لضمان تقديم المعونة الانسانية لجميع من يعانون ، مهما كانت جنسيتهم . ولذلك فقد حبذنا بعض التعديلات التي اقترحها وفد كوبا .

إننا نرى أن الفقرة الرابعة من القرار هي في واقع الأمر بيان عن الحالة القائمة فيما يتعلق بالقرار ٦٧٨(١٩٩٠) . أكرر رغبتنا الحارة في ألا تكون هناك ضرورة مرة أخرى لاستخدام القوة لضمان الامتثال لقرارات المجلس .

علينا الآن أن نفكر بكيفية الاسهام في إقامة سلام دائم في المنطقة . وهنا ندرك الدور الرئيسي الذي ينبغي أن تضطلع به الشعوب العربية ، ودول المنطقة . والأمر عائد اليها ، أولا ، في درس وحل المسائل في هذا المضمار . وبالطبع ، على المنظمة العالمية أن تقدم لها أقصى التعاون وأن تكون متاحة لها تماما لتحقيق ذلك الغرض .

وإذ لم نقبل بالشروط التي اتخذت شكل الربط بالمشكلات الاخرى في المنطقة ، فقد رفعنا صوتنا دوما بالتأييد لتوجه المجلس الآن لحل المشاكل الاخرى في الشرق الأوسط التي بقيت دون حل . إننا نرى أن النجاح الذي حظيت به المنظمة العالمية ، من خلال إقامة حكم القانون وإعلانها بطلان وإلغاء ما حصل من انتهاكات القانون ، يجب أن يتبعه سلوك من شأنه أن يكسبها هيبة أكبر ويسمح لها بجلاء بأن تؤكد أن النهج الذي

يقوم على العدل ، والذي يتخذ في ضوء الحاجة الى سيادة القانون ، سيطبق على الحالات القائمة كافة ، أو الحالات التي يمكن أن تطرأ في المستقبل ، سواء في المنطقة أو في أية منطقة أخرى في العالم .

لهذه الاسباب فإنني أطلب ألا يؤاخذني الاعضاء إذا كررت جملة كنت ختمت بها أحد بياناتي أثناء مشاوراتنا غير الرسمية : إن إكوادور ، التي لم تكن عضوا في المجلس عشية اندلاع الحرب ، لهي في غاية السرور لأن تكون جزءا منه وأن تتعاون في إعادة تأسيس سلام دائم في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اكوادور علـــى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للنمسا .

منذ اجتماعنا الاخير في هذه القاعة وقعت تطورات خطيرة أدت الى وقف الاعمـــال الحربية . والنمسا ترحب ترحيبا عميقا بتحرير الكويت واستعادة استقلالها . وهكـــذا فإن الانتهاك الخطير للقواعد الاساسية للقانون الدولي وهو العدوان الذي سببـــه العدوان العراقي قد عولج . ونحن ندين بهذا لعزيمة المجتمع الدولي وبخاصة الـــدول الاعضاء المتعاونة مع الكويت في تحرير ذلك البلد وفقا للقـــرار ٦٧٨ (١٩٩٠) . إن مهمتنا الفورية الآن هي تعزيز حالة الامر الواقع هذه ، وهذا هو هدف القرار الـــذي اتخذناه توا .

اننا نرى أهميته الاساسية في عناصره الانسانية وفي مقدمتها العودة الفوريـــة للمواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الاخرى المحتجزين والافراج عن جميع أسرى الحرب تحت رعاية لجنة الصليب الاحمر الدولية . وعلى هذا النحو سيتحتم اتخاذ تدابير بسرعة لضمان حصول السكان الكويتيين والعراقيين على الامدادات الطبية والاغذية بموجب أحكام قرار مجلس الامن ٦٦٦ (١٩٩٠) . وينبغي لنا أن ندرك أنه سيكون مطلوبا من المجتمـــع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة لمزيد من الإغاثة الانسانية .

الخطوة التالية ستكون التحقيق السريع لوقف رسمي لاطلاق النار . ولذلك سيُبقـــي مجلس الامن الامر قيد نظره بشكل نشط . وخلال هذه المرحلة الثانية من أعمالنا ، ينبغـــي النظر بشكل جاد - بالتشاور مع بلدان المنطقة - في دور تضطلع به الامم المتحـــدة لمراقبة وقف اطلاق النار . وقد أعلنت النمسا بالفعل عن استعدادها للإسهام في ذلـــك الجهد للامم المتحدة .

هناك اعتبار آخر خلال هذه المرحلة الثانية هو استعراض القرارات التي اتخذهـــا مجلس الامن بما في ذلك مسألة الجزاءات ، كجزء من عملية اعادة اقامة السلام والتعـــاون في المنطقة .

لقد تكلمت في أول بياني عن التطورات الخطيرة التي وقعت مؤخرا . وفي مرحلة ثالثة ، سيتحتم علينا أن نتخذ قرارات هامة اخرى بعيدة المدى : إن مجلس الامن مسؤول ليس فقط عن صيانة السلم ، ولكن أيضا عن تعزيز السلم . وهذا ينبغي القيام به بالتعاون مع الاليات الاقليمية . وقد أظهر مجلس الامن امكانياته خلال أزمة الخليج . ومن ناحية أخرى كان ينبغي لنا أن نتعلم جميعا بعض الدروس . وأحد الدروس الهامة أنه من المستصوب تعزيز الدور الوقائي للامم المتحدة ولهذا المجلس بشكل خاص . وهناك درس آخر هو أن الحل السياسي هو الذي سيوفر في نهاية الامر الاطار الضروري للتسوية العادلة الدائمة لهذه المشكلة وغيرها من مشاكل المنطقة . ووضع ذلك الاطار ، هذه البنية ، سيكون مهمة بالغة الاهمية فعلا . وسيتحتم أن تكون تدابير بناء الثقة ، ونزع السلاح ، وتعزيز ترتيبات عدم الانتشار جزءا من هذا الحل الشامل .

إن النمسا تلاحظ بارتياح الادراك المتزايد - بل العالمي تقريبا الآن - أن تناول أسباب ومصادر النزاع في المنطقة ، بما في ذلك النزاع العربي الاسرائيلي ومشكلة فلسطين ، سيكون هاما بشكل خاص في أعقاب أزمة الخليج . ونحن واثقون بأن مجلس الامن يمكن أن يسهم بطريقة أساسية في تحقيق تسوية شاملة في الشرق الاوسط .

إننا ندين بهذا أولا وقبل كل شيء الى شعوب المنطقة . ولكننا ندين به أيضا الى هذا المجلس كجهاز عهدت اليه الدول الاعضاء بالمسؤولية الاساسية عن صيانة السلم والامن الدوليين .

والآن ، أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الامن .

طلب ممثل الكويت الادلاء ببيان ، وأعطيه الكلمة .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، يسر وفد الكويت ويسرني شخصيا أن أراك تترأس مجلس الامن خلال هذا الشهر ، ولقد تميز نشاطك ، وأنت تمثل بلدك الصديق النمسا ، بخصائص الدبلوماسي المحنك ، ذي الخبرة وبالتالي فنحن على يقين من أن النجاح سيكون حليفك وحليف المجلس .

كما أود في نفس الوقت أن أقدم الشكر والعرفان لسعادة الصديق مومبنغيفـــوي المندوب الدائم لزمبابوي للجهود الحثيثة التي قام بها ولإدارته أعمال مجلس الامـــن خلال الشهر الماضي ولعل تحرير بلد عضو في الامم المتحدة ، وبمجهود دولي مفوض له مـــن مجلس الامن ، سيكون الوهج الذي لن يخبو في سجل صديقنا السفير مومبنغيفوي .

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه ، الحمد لله الذي قدر ونصر ، الحمـــد لله الذي أعلى كلمة الحق ، الحمد لله الذي أزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقا .

لقد صوت مجلسكم الموقر على قرار أرجو بتنفيذه بالكامل أن ينسدل الستار على مسرحية مأساوية أعدها ومثلها وأخرجها نظام نشأ من العدوان وعاش عليه ، نظام كـــان همه الاول والاخير امتصاص الخيرات الوفيرة للشعب العراقي الشقيق ، وتسخيرها لتكديـــس السلاح ، وشن العدوان والتوسع ، وحبك المؤامرات وشراء أنفس ضعيفة داخل العـــراق وخارجها ، بينما الشعب العراقي الشقيق يتضور جوعا ويزداد حاجة لا يستطيع بالرغم من ذلك أن يحبس بين شفه تعبيرا عن آماله وجراحاته خشية عذاب وتنكيل وقتل ، عرفنـــا الآن نحن أبناء الشعب الكويتي الذي وقع تحت الاحتلال العراقي لسبعة أشهر ، عرفنـــا قساوته ولاإنسانيته . اننا نتمنى أن ينفذ النظام العراقي القـــرار ٦٨٦ (١٩٩٠) بالسرعة والجدية القصوى ، وأن يتذكر تماما أن المجتمع الدولي من خلال القـــوات المتحالفة مع الكويت لن يقبل أي تهاون أو مماطلة ، ولديه ضمن القرار الذي تـــم التصويت عليه وسائل فرضه بالقوة اذا لم ينفذ طواعية . نرجو مخلصين أن يتعلـــم النظام العراقي من التجربة المريرة التي أذاقها شعبه .

لقد كان مجلس الامن ، ومنذ بدء العدوان العراقي الغادر على بلدي الكويت ، وراءه المجتمع الدولي برمته ، رافضا لذلك العدوان ، منددا به ومتخذا لجميع القرارات بموجب الفصل السابع من الميثاق لردعه وتغييره . ولقد نشطت المساعي الدبلوماسية الخيرة ، العربية والاسلامية والدولية وصارت بغداد نقطة اللقاء لكل تلك الوساطات . وكلها كانت تسعى لتوضيح مدى خطورة العدوان العراقي وآثاره على السلم والامن الدوليين ، وتحاول تجنيب العراق والكويت والمنطقة ويلات دمار لا يعلم مداه إلا الله . ورغم ذلك ، ورغم الاثني عشر قرارا التي أصدرها مجلس الامن ، ورغم الاشارات الواضحة جدا من القوات التي تحالفت مع بلدي الكويت لتنفيذ قرارات مجلس الامن ، وبالذات القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) بأن القوة العسكرية ستستخدم وبحسم لردع المعتدي ، ووقف انتهاكات النواميس البشرية ، رغم ذلك كان العناد عن جهل ، والصلف عن غرور ، والتجبر عن خواء هو الرد الوحيد للنظام العراقي .

وبدأت العمليات العسكرية ، كما تعلمون ، يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ، فأدت سياسة صدام الى تهديم البنية العسكرية والاستراتيجية العراقية ، وعرّض صدام العراق لدمار كان في غنى عنه . إلا أن العناد والصلف والجهل والغرور استمر كما كان ، رغم عدم انقطاع سيل الوساطات والمحاولات الدبلوماسية عند استمرار الحرب ، وكانت كلها تهدف الى منع المزيد من الدمار للمنطقة ومقدراتها . وعلى رأس تلك المحاولات ما قام به الرئيس السوفياتي غورباتشوف ، والامين العام للامم المتحدة . وبالرغم من كل تلك الجهود الخيرة استمر العناد والصلف كما كانا قبل بدء العمليات العسكرية .

الآن ، والآن فقط ، وبعد أن هزم الجيش العراقي بكامله ، وسحقت فلوله ، ودمرت آلياته ، وبدأ الشعب العراقي الشقيق يلعق جراحه ويكتشف هول ما ألم به ، وفداحة خسائره ، الآن فقط توالت سلسلة الإذعان ، والقبول بقرارات مجلس الامن . ولنا الحق أن نتساءل : لماذا الآن فقط ؟ ويأتينا الجواب الذي لا ثاني له ، وهو أنه عندما اقترب الخطر الماحق على رئيس ذلك النظام وزبانيته ، عند ذلك فقط ، وافق رئيس ذلك النظام على الانصياع لقرارات مجلس الامن .

إن الحقيقة تتضح وهي أنه ، في فكر وتصرف الرئيس العراقي فإن أمنه هو وأمن نظامه فوق أمن الشعب . ومن أجل ذلك يغرط بالشعب العراقي كله ، وبمقدراته . إنني أتساءل أمامكم : كم فرصة ضاعت على ذلك النظام لتجنيب العراق ما حل به قبل العمليات العسكرية وخلالها ؟ حتى وبعد اجبار النظام العراقي على الانسحاب وموافقته على الانسحاب ضيعوا فرصا كثيرة كانوا يستطيعون خلالها حفظ دماء بريئة ألقي بها في أتون الحرب . وجاء الانصياع متأخرا ، وزهقت أرواح ودمرت مقدرات ، والضحية هو الشعب العراقي المغلوب على أمره .

لقد تحررت الكويت بفضل قرارات مجلس الامن ، وبقيادة الدول التي تعاونت مع بلدي من أجل تنفيذ قرارات المجلس . ولقد عادت السلطة الشرعية الى الكويت ممثلة بحضرة صاحب السمو الامير الشيخ جابر الاحمد الصباح وحكومته ، عادت لتمارس دورها القيادي والحضاري في مسيرة الخير والمحبة .

إن شعب الكويت ، يعيش الآن فجرا جديدا ، بعد ليل حالك السواد خيم على سمائه لمدة سبعة شهور عجاف . وبدأت وسائل الاعلام المرئية والمسموعة تنقل صورا حيّة عن العذاب والدمار اللذين ألحقهما النظام العراقي الغاصب بشعب الكويت وبمقدراته ، بعد تكتم وحجر إعلامي تم فرضه ذلك النظام على الكويت استمر مائتين وتسعة أيام . وكنا خلال الاحتلال ننقل إليكم ومن خلال الامين العام أحداثا عن تلك المآسي والسرقات . وكان النظام العراقي وممثله هنا ، يعلقان بأن هذه كلها روايات من نسج خيال شركات العلاقات العامة ، وأنها افتراءات وكذب . ولم يتردد ممثل هذا النظام في واشنطن عندما ووجه بسؤال من احدى المواطنات الكويتيات خلال أحد البرامج التلفزيونية عن الجرائم التي اقترفها زبانية ذلك النظام ضد الشعب الكويتي الاعزل البريء ، لم يتردد بل سارع باتهامها بالكذب .

لقد تبين لكم الآن ، وأنتم تشاهدون ومنذ ثلاثة أيام بعض الصور الحية لمقولات الكويتيين من داخل الكويت عما لقوه وذاقوه على أيدي جلاوزة ذلك النظام ، من هو الكذاب بل وتبين لكم الآن ، ولنا أيضا ، أن ما حصل هو أكثر بشاعة مما نقلناه لكم .

وهناك المزيد من الصور ومن تسجيلات الفيديو التي أخذها المواطنون الكويتيون للدمار ستظهر للعلن . وسيتاح للكويتيين الآن ، مع نسمات الحرية والسيادة وعودة الشرعية ، أن يتحدثوا عن نوع العذاب الذي وقع عليهم طوال فترة الاحتلال .

إن الكويت ، أميرا وحكومة وشعبا سيبقون وعلى الدوام مقدرين لمجلس الامن دوره التاريخي في ضمان وتسهيل تحرره . إننا نشعر بالعرفان والامتنان للاشقاء في دول مجلس التعاون ولمصر وسوريا لما قدموه من تضحيات ، والى وقفة العزة والرجولة المنطلقة من أوامر الاسلام والعروبة التي وقفتها شعوب هذه الدول ، مع الحق والعدل طريقا للسلام العادل .

إن امتناننا وعرفاننا البالغين يذهبان الى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للدور المميز الذي ساهموا فيه عسكريا وسياسيا ، والى الاتحاد السوفياتي والصين في تعاونهما مع المجلس لردع العدوان واقتلاع جذوره . كما نقدر ونشكر تقديرا عاليا كل الدول التي ساهمت في قوات التحالف ضد الباطل ، والدول التي أيدتنا ونامرتنا في حركة عدم الانحياز والامم المتحدة .

إن جميع هذه الدول ، وانطلاقا من قرارات مجلس الامن ، صنعت تاريخا سيكون مرجعا للأجيال القادمة ، وسيكون درعا صلبا يحمي السلام القائم على العدل ، ويرد أي محاولة عدوان قد يفكر بها أي معتد ، وفي أي مكان وزمان .

إن هذه الدول قد كرست المبادئ التي تستند عليها المنظمات الاقليمية والامم المتحدة ، هذه المبادئ التي تؤكد عدم جواز ضم الاراضي بالقوة واستخدام القوة ، وتؤكد استقلال الدول وسيادتها الاقليمية والشرعية الدولية .

أما الذين لم يتفق نهجهم مع مبادئ الميثاق والشرعية الدولية ، فقد قدموا إشارات خاطئة الى المعتدي صوّرت بانه ، من خلال هذا الموقف السلبي ، يستطيع أن ينال مكافأة على عدوانه ، وان هناك مؤشرات تسمح له بالحصول على ثمرة من لجوئه الى القوة . ولهذا فإنهم يتحملون قسطا وافرا من المسؤولية في موقفهم السلبي من العدوان .

ستبقى الكويت المحررة وسيبقى شعبها وستبقى قيادتها السياسية ، مُحافظة على تقاليدها العربية والاسلامية منهجا لتصرفاتها ، ستبقى كريمة في تعاملها ، وماضية في سياستها الخارجية على نفس ذلك النهج الذي رسمه صاحب السمو الامير الشيخ جابر الاحمد

الصباح ، والذي ورد في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية في يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر الماضي :

"إن الكويت التي عرفتموها ، ستبقى على عهدكم بها دائما وفيّة لمبادئها ، غيورة على قيمها ، مخلصة لأصدقائها ، محترمة لعهودها ومواثيقها" .

وأكد سموه في هذا الخطاب :

"سنعود الى كويتنا كما عهدناها ، دار أمن وأمان وواحة أصيلة وارفة الظلال ، يستظل تحتها كل الطيبين الشرفاء من الكويتيين واخوانهم المقيمين ، يعملون يدا واحدة من أجل الخير والبناء مصداقا لقوله عز شأنه : 'يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ، ويثبّت أقدامكم ، صدق الله العظيم'" .

إن شعب الكويت المتسامح لن ينسى لأن الشواهد في كل مكان في الكويت ستبقى تذكّرنا وتُلح على عقولنا وقلوبنا . إننا نطلب الرحمة لشهدائنا وشهداء الحرية من الدول الصديقة والشقيقة الذين سقطوا على أرض الكويت الغالية لتُثبت تلك الارض من جديد زهرة الحرية والاستقرار والتقدم . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل المملكة العربية السعودية يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو ممثل العربية السعودية الى الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : سعادة الرئيس ، يسرني أن أهنئكم صديقا وسفيرا كبيرا على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر ، واثقا من مقدرتكم الكبيرة على ادارة أعماله على خير وجه ، وأن أعبر عن شكرنا لسلفكم السفير مومبنغيفوي المندوب الدائم لزمبابوي على الحكمة والكياسة والمقدرة التي اكسبته شكرنا جميعا على حسن ادارته لأعمالنا خلال الشهر الفائت .

لقد تم تحرير الكويت ، وعادت الشرعية الى مكانها . ويسعدني من هذا المنبر ، الآن ، أن أقدم أخلص التهاني لصاحب السمو ، الشيخ جابر الاحمد الصباح ، أمير دولة الكويت ، وحكومة وشعب الكويت الشقيق العزيز ، على تحرير الكويت من ربقة موجة طاغية من الاحتلال والظلم ارتكبها نظام دولة عربية شقيقة كان يجب أن تكون حامية دار لا مغترسة الديار ، وأن أحيي دولة الكويت أخلص تحية ، أميرا وحكومة وشعبا ، على الصمود الهائل الذي ضربوا فيه مثلا نادرا في كيف يكون التكاتف والتضامن والوفاء والولاء عماد الأمة الناهضة وكيان الدولة القوية .

كما يسعدني أن أرفع من هذا المنبر عبارات الإكبار والإجلال لخادم الحرمين الشريفين ، الملك فهد بن عبد العزيز ، صاحب القرار التاريخي بالوقوف الذي لا يقبل المساومة في وجه العدوان والغدر والخديعة لرد كيد الكائدين الى نحورهم ، والى الحكومة والشعب السعودي في وقفة رجل واحد وراء قيادتنا .

وكانت أرض المملكة امتداد للكويت ، مقسمين الا تغمض لنا عين حتى تتحـــرر الكويت وحتى يردع العدوان ، وكان قرار المملكة التاريخي بدعوة الاشقاء والاصدقـــاء لمشاركتنا في دفع العدوان وإعادة دولة القانون الى منطقة ظن النظام العراقي ورئيس النظام العراقي أنها غابة مباحة . والى الذين استخدموا الشعارات للنيل من هـــذا القرار نرثي لهم جهلهم وسوء طويتهم ويتحملون مسؤولية في هذه المحنة .

كما أود ، باسم المملكة العربية السعودية ، أن أعبر عن شكرنا وتقديرنـــا العميقين للدول الشقيقة والصديقة التي شاركتنا الميدان ودفعت بابنائها مع ابنائنا الى خط النار دفاعا عن الحق ودعما للشرعية وسندا للأمن والامان في منطقة مولـــد الحضارات ومهد المرسلين والانبياء .

وتكون كلمتي قاصرة إن لم أعبر عن شكرنا العميق لهذا المجلس الرفيع علـــى الدور التاريخي الذي قام به المجلس في صياغة موقف دولي قوي أعطى الامم المتحـــدة وميثاق الامم المتحدة مكانهما التاريخي الذي أراده واضعو الميثاق ومؤسسو المنظومـــة الدولية . ونعبر عن التقدير الكبير للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافييـــر بيريز دي كوييار ، على الجهد الذي لم يكل والدور المخلص البناء الذي قام به وعـــن ثقتنا الكبيرة جدا به .

وددت بهذه الكلمة أن أعبر عن شكرنا وأملنا ونحن نضع اللبنات الاخيرة لإعـــادة سلطة القانون الدولي ونقيم أركان الشرعية الدولية في منطقة الخليج بصورة خاصـــة شاكرين لله سبحانه وتعالى أن هُزم الشر وعاد الحق الى دياره . ونعبر عن شكرنـــا لجميع الذين أيدونا وساندونا والذين تعاونوا معنا . اننا لم ننس هذه المواقف فـــي وقت الشدة . وندعو الله العلي القدير أن نرى الحق يعود الى دياره في كل منطقتنـــا في فلسطين وجميع بقاع العالم الاخرى . وأملنا أن تكون نهاية هذه المحنة وهذا الـــدرس التاريخي بداية مرحلة استقرار وأمن وأمان في منطقتنا وفي العالم على اتساعه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المملكة العربيـــة السعودية على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

اعتزم رفع الجلسة الآن . وبموافقة أعضاء المجلس ستعقد الجلسة المقبلة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول الاعمال غدا الاحد ٣ آذار/مـــارس ١٩٩١ الساعة ١٦/٣٠ .

وقبل رفع الجلسة أود أن أعلن أنه سيعقد اجتماع للجنة مجلس الامن المنشـــأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المتعلق بالحالة بين العراق والكويت في الساعة ١٥/٠٠ غـدا في القاعة ٧ .

أود أيضا أن أعلن أنه ستجرى مشاورات لمجلس الامن بمجموعه في الساعـــة ١٦/٠٠ غدا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠